نزاهة التكوين والسلوك السياسي للسلطة في العراق ٨ شباط ـ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣

The Integrity of the Formation and Political Conduct of the Government in Iraq February 8 - November 18, 1963

أ.م.د.أركان مهدي عبد الله الجميلي
تاريخ حديث ومعاصر
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف/ الكلية التربوية المفتوحة-مركز النجف
mahdearkan76@gmail.com

الملخص:

ارتبط مفهوم النزاهة بمدى تقويم السلوك في اداء العمل بعيدا عن الفساد وما نقصده بنزاهة التكوين والسلوك السياسي للسلطة في العراق هو معرفة كيف جاءت سلطة البعث في العراق وما هي اسس تكوينها وظروف نشأتها السياسية ثم ما مدى نزاهة فعلها السياسي وسلوكها الوظيفي في ادارة شؤون الدولة وبناء طاقاتها التنموية التي ينبغي ان تقوم على خطط اقتصادية وبرامج سياسية,ولبيان حقيقة كل ذلك تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول الاول الاطار النظري والتاريخي للدراسة بينا فيه مفهوم النزاهة في نشوء السلطة وتكوينها, وكيفية نشوء السلطة في العراق وما هي ظروف ومتغيرات تكوينها ,اما المبحث الثاني فسلط الضوء على النزاهة السياسية لتكوين السلطة,درسنا فيه انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وفساد ادواته وأساليبه للوصول الى السلطة,والتي منها ما تبنته من نزعة انقلابية تجلت بأعنف صورها الدموية تجاه خصومهم من الشيوعيين,اما المبحث الثالث فجاء

لبيان مساوئ النظام في ادارة السلطة حتى ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣,والذي تضمن عدة مواضيع منها: سلطة الحزب الواحد,وأصبح العراق يحكم بسلطة احادية تمثلت بـ مجلس قيادة الثورة,ومن المواضيع التي تم دراستها إيديولوجية السلطة وأدائها الوظيفي, والمقصود به ما انتجه حزب البعث من نظام ايديولوجي ابعد ما يكون عن المصالح الوطنية ,ويقوم على مبدأين اساسيين هما:العداء للشيوعية والدعوة للوحدة العربية,وبين العدائية والوحدة العربية كانت البلاد تتقاذفها موجات من الاضطرابات السياسية والمشاكل الاقتصادية التي اضعفت الدولة وغيبت اي مشروع تنموي يمكن من خلاله تطوير قابليات البلد .

مفاتيح البحث:((النزاهة,السلطة,التكوين, الانقلاب,الفساد))

Abstract

The concept of integrity is linked to the extent of evaluating behavior in performing work away from corruption. What we mean by the political integrity of the authority in Iraq during the period February ٨ - November ١٩٦٣ ,١٨ is the search for the emergence of this authority and knowing its composition and the extent of the integrity of its political performance and functional behavior in managing the affairs of the state and building its developmental capabilities. We explained that in three sections: The first section examined the theoretical and historical framework of the study, which dealt with the concept of integrity in the authority and what are the circumstances and variables of its emergence in Iraq. As for the second section, it shed light on the political integrity of the formation of the authority. We discussed in it the coup of February ١٩٦٣ ,٨ and the tools and methods it adopted to reach power. As for the third section, it came to reveal the shortcomings of the regime in managing the authority until November ١٩٦٣ ,١٨, in which we studied the authority of the single party, and the ideology it adopted to manage the authority that is closest to achieving its political interests...

Search keys:((integrity, power, formation, coup, corruption))

المقدمة

نطاق البحث وتحليل المصادر

شهد العراق خلال النصف الثاني من القرن العشرين صراع ايديولوجي انتج ازمات سياسية حقيقية في نشوء السلطات وتوجيه مسارات الدولة العراقية,ولا شك ان ثورة تموز ١٩٥٨ التي قام بها مجموعة من الضباط الاحرار كانت ثورة وطنية حققت نتائج كبيرة في تطوير البلاد وعلى جميع المستويات,الا انها كشفت عن نمط تغييري جديد سمح للعسكر ان يخوض غمار السياسة في اطار الدولة ليكون هو من يحدد شكلها الوظيفي وسلوكها

الاداري.

عاش العراق في تلك المدة مناخات سياسية نشطت في ظلها احزاب سياسة كانت معبأة بأفكار ايديولوجية وطموحات سياسية متقاطعة كان ابرزها ظهوراً التوجه القومية الذي مثله حزب البعث العربي الاشتراكي[1], والفكر الشيوعي الاممية الذي مثله الحزب الشيوعي,وما بين الحزبين كانت صراعات بلغت اقصى حالتها من الاقصاء والقتل والتشريد حينما تسلم حزب البعث الحكم في العراق بعد انقلاب قام به في ٨ شباط ١٩٦٣ لإنهاء حكم عبد الكريم قاسم.

كان على حزب البعث كأي حزب آخر ان يمارس السلطة وفق رؤيته الفكرية وطموحاته السياسية في اطار الدولة,وبطبيعة الحال ان الدولة على اساس مقتضياتها الدستورية والقانونية تكون ذا مركزية ادارية وسلوك سياسي راعياً لمصالحها الوطنية التي هي مصالح البلاد,ولمعرفة اين تكون مصالح الدولة الوطنية من فكر الحزب وطموحاته السياسية ,وهل ان حزب البعث كان على مستوى من السلوك السياسي الضامن لمستحقات الدولة في تحقيق المصلحة الوطنية العليا للبلاد,وكل ذلك استلزم ان ندرس نزاهة التكوين السياسي والسلوك الوظيفي لسلطة البعث خلال مدة حكمهم في العراق ٨ شباط - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

ونقصد بنزاهة التكوين والسلوك السياسي للسلطة في العراق هو معرفة كيف جاءت سلطة البعث في العراق وما هي اسس تكوينها وظروف نشأتها السياسية ثم ما مدى نزاهة فعلها السياسي وسلوكها الوظيفي في ادارة شؤون الدولة وبناء طاقاتها التنموية التي ينبغي ان تقوم على خطط اقتصادية وبرامج سياسية,ولبيان حقيقة كل ذلك تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول الاول الاطار النظري والتاريخي للدراسة بينا فيه مفهوم النزاهة في نشوء السلطة وتكوينها, وكيفية نشوء السلطة في العراق وما هي ظروف ومتغيرات تكوينها .

اما المبحث الثاني فسلط الضوء على النزاهة السياسية لتكوين السلطة,درسنا فيه انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وفساد ادواته وأساليبه للوصول الى السلطة,والتي منها ما تبنته من نزعة انقلابية تجلت بأعنف صورها الدموية تجاه خصومهم من الشيوعيين.

اما المبحث الثالث فجاء لبيان مساوئ النظام في ادارة السلطة حتى ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣,والذي تضمن عدة مواضيع منها: سلطة الحزب الواحد,وكيف ان حزب البعث استولى على جميع مناصب الدولة,كما ان الدولة غُيبت في اطار سلطة المنظمة الحزبية ,وأصبح العراق يحكم بسلطة احادية تمثلت بـ مجلس قيادة الثورة اعضائه غير معلنين وغير

معروفين ولذلك اصبح حكمهم كالمنظمة السرية ,ومن المواضيع التي تم دراستها إيديولوجية السلطة وأدائها الوظيفي, والمقصود به ما انتجه حزب البعث من نظام ايديولوجي ابعد ما يكون عن المصالح الوطنية ,ويقوم على مبدأين اساسيين هما:العداء للشيوعية والدعوة للوحدة العربية,وبين العدائية والوحدة العربية كانت البلاد تتقاذفها موجات من الاضطرابات السياسية والمشاكل الاقتصادية التي اضعفت الدولة وغيبت اي مشروع تنموي يمكن من خلاله تطوير قابليات البلد .

استخدم الباحث عدة مصادر تنوعت في مادتها واختلفت في أهميتها تأتي في مقدمتها الوثائق الأجنبية المتمثلة بوثائق سجلات وزارة الخارجية البريطانية (For-office) , والوثائق الأمريكية (For-eign Relations of the united states) ،وقد عالجت هذه الوثائق بعض مفاصل البحث وتأتي اهميتها كونها صادرة من مؤسسات حكومية رصينة تكشف عن طبيعة بعض الاحداث.

كما كان للمذكرات الشخصية نصيب وافر في هذه الدراسة ، حيث رفدت الرسالة بمعلومات مهمة يتعذر الحصول عليها من مصادر أخرى ، لأن أصحابها قد ساهموا بشكل مباشر وفعال في الأحداث ، إلا أنها كانت تتميز بغلبة الجانب الذاتي على الجانب الموضوعي فيها ، الأمر الذي دعانا إلى توخي الحذر في تناولها , ومن أبرز الكتب في هذا الباب مذكرات عضو القيادة القطرية هاني الفكيكي,اوكار الهزيمة ومذكرات طالب الشبيب عضو قيادة قطرية وقومية عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم,ومذكرات حازم جواد عضو قيادة قطرية وقومية, ومذكرات العقيد صبحي عبد الحميد.

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من الكتب العربية ,منها :كتاب العراق لمؤلفه حنا بطاطو الذي اعتمد فيه على الوثائق الاجنبية والعربية فضلاً عن ملفات الشرطة والأمن العراقية السرية وما اجراه من مقابلات شخصية مع كبار الشخصيات,كل ذلك مكنه من وضع دراسته علمية عن التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق جاءت بثلاث اجزاء,تميزت الدراسة بدقة التحليل الاجتماعي والسياسي لأحداثها التاريخية,من الكتب الاخرى التي اعتمدتها الدراسة كتاب حزب البعث العربي الاشتراكي الإيديولوجيا والتاريخ السياسي لمؤلفه مصطفى دندشلي, وهو مؤرخ وكاتب اكاديمي متخصص في التاريخ وعلم الاجتماع السياسي,لاسيما في تاريخ حزب البعث,تميزت دراسته بالموضوعية في بحث المواضيع وتحليلها.

إضافة إلى ما تقدم اعتمدت الدراسة على عدد من الصحف التي أفادت الباحث في تتبع الأحداث التاريخية الخاصة بالموضوع ، وجاءت في مقدمة تلك الصحف جريدة

الجمهورية البغدادية,وجريدة الثورة ,وجريدة الوقائع العراقية التي ضمت القرارات الرسمية والقوانين الحكومية التي اصدرتها السلطة.

المبحث الاول

الاطار النظري والتاريخي للدراسة

مفهوم النزاهة في نشوء السلطة وتكوينها

تتمتع المفاهيم بأهمية كبيرة في صياغة الافكار والمعاني لظواهر معينة وبمصطلحات لها دلالات حاكية عن معانيها,ومن هذه المفاهيم مفهوم النزاهة والذي نحاول ان ندرسه في اطار مفهوم السلطة بعد تحديد المفهومين.

ان جميع المفاهيم لها معاني لغوية ولا يمكن معرفة دلالاتها الاصطلاحية الا بعد معرفة معانيها اللغوية ومفهوم النزاهة(Integrity) ,كما بيناه في ابحاث سابقة[٢] من المفاهيم القَيمية والمعاني الاخلاقية والتي تعني في مفهومها الغوي البعد عن كل ما هو سيئ وفاسد وشرير, ومن تباعد عن ذلك فهو نزيه [٣],وبذلك تكون النزاهة صفة اخلاقية تتحلى بها النفس لتكون نزيه وعفيفة وبعيدة عن السوء ومترفعة عنه لتنال شرف الابتعاد عن كل ما يدنسها من مكروه [٤].

ان ما ذُكر من معاني للنزاهة تتعلق بالخُلُق كحالة راسخة للنفس تصدر منها الافعال جعلت العمل يتصف بالنزاهة ليصطلح عليها:بأنها مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والالتزام بالسلوك القويم بمبدأ تجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامّة[٥],وهذه هي الصفات التي يتوقف عليها الاصلاح وخلافها يكون الفساد,وهو الخروج عن الاعتدال او العدول عن الاستقامة الى ضدها,او هو التغير عن المقدار الذي تدعوا اليه الحكمة, اما الفساد السياسي فهو إساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة للشخص سواء في مجال المال العام أو النفوذ أو التهاون في تطبيق النظام أو المحاباة وكل ما يضر بالمصلحة العامة وتعظيم المصلحة الشخصية[٦].

وعلاقة السلطة بالنزاهة او عدمها من جهة الافساد علاقة قانونية وشرعية وأخلاقية تقديرها حفظ حقوق الشعب ورعاية مصالحه العامة وليس هناك من جهة اكثر مسؤولية من السلطة في رعاية هذه المصالح ؛لانها كظاهرة اجتماعية نشأة في المجتمع لتهتم بمصالحه لانها تمتلك الشرعية في سن القوانين وتطبيقها لإدارة شؤون المجتمع تحت مظلة الدولة,كما انها تمتلك حق المعاقبة على مخالفة هذه القوانين.

ولذلك عرفت السلطة((Authority بأنها:((القوة الشرعية لإقامة الأنظمة واتخاذ القرارات وإجبار الآخرين على تنفيذها من خلال فرض العقوبات)),وهذه القوة تستمد شرعيتها من تحقيق أهداف نبيلة تخدم مصالح المجتمع وفي إطار

تنظيم شؤون الأفراد وتحقيق النظام,ومن هنا تكون السلطة شكل من أشكال القوة التي توجه وتقود جهود وفعاليات الأفراد نحو تحقيق الأهداف الخاصة والعامة للمجتمع [٧],الا ان ضمان تحقيق الاهداف والمصالح العامة للمجتمع من قبل السلطة يعتمد على نزاهتها لذا اقترنت السلطة بالنزاهة من هذه الجهة.

ومنشأ هذا الاقتران جاء لضرورة اخلاقية وقانونية في تحقيق المصلحة الاجتماعية وهو كقيد قانوني يحدد واجبات الحكومة ويقيد سلطاتها,لان السلطة تمتلك القوة وتستبطن الفكرة في تحقيق المصلحة وغالبا ما يخاف المجتمع من تسلط هذه القوة وانحرافها وعدم تحقيقها المصلحة, ومن هنا فان النزاهة مهما اتصفت به من صفات قيمية من الصدق والأمانة والإخلاص في العمل فإن معناها القانوني لا يتم الا في اطار الدولة الحديثة,وهي ايضاً شرط اساسي ومقوم لوجودها ؛لان الغاية الاساسية من وجود الدولة هو تحقيق النظمية الاجتماعية في كل ابعادها السياسية والاقتصادية والأمنية وعلى المستوى الاداري والمالي في تنظيم ودعم عملها المؤسساتي,ووفق هذا الارتباط تكون الدولة هي الحاكمة وصاحبة السلطة وان كل من يعمل في مؤسساتها يخضع لها ويستمد قوته من تشريعات قوانينها,وهذا هو المعنى القانوني لتداخل السلطة مع الدولة وكما ذكره الكاتبان الفرنسيان مونيك جادرو وكلود كورفوازييه:((ان الدولة هي تنظيم للسلطة في اطار الدولة)) [٨] .

كذلك ان ما تحمله الدولة من ضمانات ومقومات اساسية تتمثل بالمواطنة والحضارة والجغرافية والسيادة جعل امكانية سلطانها اقوى من سلطة الذوات,كما ان السلطة في اطار الدولة تكون اكثر حماية من الفساد لانها ستكون تحت انظار الدولة وأنظار مؤسساتها الرقابية,ومع اهمية الارتباط بين السلطة والدولة الا ان طبيعة تكوين اولويات هذا الارتباط هو من يحدد نزاهة السلطة في مشروعية نشؤها السياسي فان كانت السلطة من نتاج الدولة ودستورها الوطني كانت السلطة صنيعة الدولة وتحت ارادتها وان كان العكس كانت الدولة من صنيعة السلطة وفي قبضتها,وغالبا ما تحصل هذه النتيجة بسبب الارادات السياسية والحزبية التي جاءت عن طريق الانقلابات العسكرية. وتُعرف الانقلابات العسكرية عادة بأنها محاولة الاستيلاء على السلطة باستخدام القوة بشكل سريع ومفاجئ وعنيف وغالباً ما يكون هذا العمل مخالف للقانون لأنه انقلاب على الشرعية اذا كان الحكم دستوري,واستبداله بسلطة عسكرية او مدنية استثنائية تقيم نظاماً يعمل بقوانين الطوارئ ويتنكر لمبادئ حقوق الانسان ويمنع الحريات العامة ويستخدم

الاكـراه والقـوة لفـرض نظامـه الجديـد[٩].

ومـن هنـا تكمـن مخاطـر السـلطة حينـما تنشـأ وتتكـون خـارج اطارهـا القانـوني والدسـتوري؛لان القانـون الدسـتوري يبحـث في كيفيـة تنظيـم السـلطات العامـة في الدولة مـن حيـث التكويـن والاختصـاص وعلاقـة هـذه السـلطات ببعظهـا ويضـع الحـدود التـي يجـب عـلى الدولـة ان لا تتعداهـا في علاقاتهـا مـع الجماعـات والأفـراد حفظـاً لحقـوق هـؤلاء وحرياتهـم[١٠], وحينـما يكون الانقـلاب خـروج عـن السـياقات الدسـتورية في تكويـن السـلطة فـان الحقـوق والحريـات تصبـح عرضـة للخطـر لغيـاب الرأي الشـعبي في اختيـار السـلطة,كما ان السـلطة في نشـوئها السـياسي وتكوينهـا الاداري سـتكون خـارج اطـار النزاهـة السياسـية, لانهـا البعـد عـن كل مـا هـو سـيئ ويلحـق الـضرر بالآخريـن, والسـلطة سـتكون في اسـوء حالاتهـا عندمـا تصـدر احـكام عرفيـة وهـي احـكام لا قانونيـة تديـن بهـا المخالفـين والمعارضـين وتترتـب عليهـا افعـال يمكـن ان توصـف بالسـيئة,وهنا يكـون القانـون اسـير السـلطة وليـس العكس,ومـن اجـل تصحيـح العمـل وشرعنـة الفعـل يحـاول الانقلابيـين ان يصفـوا عملهـم بالثـوري او الثـورة التـي يعـدون مكتسـباتها مـن افعـال الشـعب.

الثورية اللاشعبية

تشـكل مقولـة الشـعب عنـصراً رئيسـياً في مفهـوم الثـورة اذ بدونهـا تنحـصر الحركـة الراميـة الى هـدم الحكـم القائـم والى تسـليم السـلطة بأقليـة تحتـل بعـض المراكـز والوظائـف في الدولـة وتملـك وسـائل العنـف والإكـراه القـادرة عـلى ارغـام الحـكام الذيـن في السـلطة وغـير المرغـوب فيهـم عـلى تركهـا وذلـك إمـا بواسـطة الاعتقـال أو الاعـدام أو غـير ذلـك,وفي هـذه الحالـة يكـون الشـعب غائبـاً عـن مـسرح الاحـداث ويقتـصر دوره عـلى التفـرج عـلى مـا جـرى وعـلى تحمـل الفعـل السـياسي الآتي مـن فوق,وبذلـك تكـون هـذه الحركـة التـي اسـبغ عليهـا صفة الثـورة عبـارة عـن انقـلاب وتمـرد لا يعـبر عـن ارادة الشـعب ولا يتمتـع بشرعيتـه[١١]. فالشـعب في السـياقات الديمقراطيـة المدنيـة الوجـه الشرعـي في التغيـير السـياسي ونعتقـد ان ذلـك راجـع لسـببين: قانـوني وأخلاقـي, فالشـعب مـن الناحيـة الدسـتورية هـو مصـدر السـلطات وهـو مـن يمنـح تأشـيرة الوصـول الى السـلطة وفي نفـس الوقـت بيـده ان يغـير مـن لم يحـرص عـلى مصالحـه العامة وهـذا هـو السـبب الاخلاقـي في شرعيـة التغيـير حينـما يكـون الشـعب الضامـن لمكتسـبات التغيـير في تحقيـق المصالـح العام,ولـذات السـببين تحـاول الاحـزاب والحـركات السياسـية ان تحظـى بالدعـم الشـعبي حينـما تضفـي عـلى حركاتهـا السياسـية وانقلاباتهـا العسـكرية الصفـة الثوريـة في بعدهـا الشـعبي التغيـيري,الا ان حقيقتهـا لا تتعـدى طموحـات الانقلابيـين في الاسـتئثار بالسـلطة بعيـداً عـن مصالـح الاخريـن.

وتتبين هذه الحقيقية حينما نجد الفرق في الاستعمال بين الثوري كشعار شعبي يعبأ الجماهير وبين الثوري كأداة عنيفة في التغيير السياسي تتعدى حدود الياقة والنزاهة الى ارهاب السلطة لإسكات الاراء المخالفة والأصوات المعارضة,وهذه حقيقة بعض الاحزاب فمهما بالغت بالثورية والشعبية فان تحقق غاياتها سريعا ما سيكشف سوء نياتها,ولذا فان السياسة في عرف المغالبة لا يمكن ان تتصف بالنزاهة لان ادواتها في تحقيق الغاية لا تلتزم بقيم معينة ولا تقف عند ثوابت محددة, الا في حدود المصلحة النفعية,ومن هنا لا تشكل الثورية في اطارها السياسي الصورة الانسانية.

وبعيداً عن المفاهيم الانسانية والقيمية تتحول الثورية في العالم العربي في ظروف معينة الى ارهاب وتحت هذا المعنى ذكر الكاتب مطاع الصفدي من ان قضايا الظلم والعدل لم تدخل بعد نطاق وعينا الانساني او الثوري ,لقد كنا نهتم بالأهداف وبتصنيف الناس بين ثوريين وأعداء للثورة بين مخلصين وخونة وأعوان وعملاء ,ولم يكن ثمة اهتمام ابداً بالناس بل الانسان ضائع فليس هو بين الثوار ولا هو بين الخونة والعملاء,وان اياً من هؤلاء عندما ينتصر ويحكم لم يخطر بباله ان ينصف الانسان قبل العنوان[١٢].

ان اي فعل عسكري انقلابي او ثوري جماهيري حينما يفقد نزاهة الاهداف يتحول الفعل الى عمل ارهابي فوضوي يُسحق به الانسان من اجل المحافظة على ما يسمى بمبادئ ومكاسب الثورة وليس من مبادئ الا مكاسب السلطة التي تسلطت على نفوسهم قبل ان يتسلطوا على الرعية فتمتص وجدان حتى المثقفين من قياداتهم الفكرية وتستهلك احاسيسهم التاريخية وتحولهم الى دعاة غير نزيهين يتنافسون على تجميل الكذب وتنويع وسائله وعلى تبرير الجريمة وتعذير المجرمين فيكونون كمن اوجد الظلم لإقامة العدالة لا ان يجد العدل لإنهاء الظلم ,ولا يكون ذلك الا بعد ان غرقوا بنياتهم الفاسدة وأعمالهم السيئة ليستبيحوا بذلك كل محرم[١٣].

وبذلك يتبين ان السلطة باعتبارها تمثل اساس الحكم في تكوينه القيمي الاجتماعي والأخلاقي, فإن كانت نابعة من منطلقات شرعية ودستورية كان الغالب على الارادة السياسية هي تحقيق المصالح الشعبية الوطنية وان كانت نابع من منطلقات حزبية انقلابية فإن الارادة السياسية تكون عرضة للتأثر بالمصالح الذاتية والحزبية,ومن هنا نعتقد ان شرط النزاهة السياسية لأي سلطة يعتمد على الطبقة السياسية وكيفية تكوينها واكتسابها السلطة وإدارتها الدولة ,وهذا ما نقصد به نزاهة السلطة في تكوينها السياسي,ولبحث هذه المسألة في السياق التاريخي لموضوعة البحث سندرس

الظـروف التاريخيـة والمتغـيرات السياسـية التـي سـبقت انقـلاب ٨ شـباط ١٩٦٣.

نشوء السلطة وتكوينها في العراق

الظروف والمتغيرات:

ولـدت الدولـة العراقيـة في هاجس التخلص مـن الاحتـلال البريطـاني وبقـي هـذا الهاجس حتـى بعـد قيـام ثـورة العشريـن وتشـكيل الحكومـة العراقيـة؛لان بريطانيـا لم تغير مـن سياسـتها الاسـتعمارية وعـلى قـول آيرلانـد ((ان سياسـة حكومـة الجلالـة البريطانيـة الأصليـة لم تتبـدل وان سياسـتها المقبلـة قـد تبدلـت في أسـاليب تطبيقهـا وليـس في جوهرهـا بنتيجـة نشـوب الثـورة)) [١٤],وقـد كشـفت عـن هـذه السياسـة رسـالة بعـث بهـا احـد موظفـي الإدارة البريطانيـة في شـباط ١٩٢٠ إلى ولسـن الحاكـم العسـكري البريطـاني جـاء فيهـا ((اننـا نحتاجـه قليـل مـن المؤسسـات العربيـة التـي يمكـن ان نتركهـا باطمئنـان في الوقـت الـذي نمسـك فيـه بالخيـوط نفسـها, وهـذا لا يكلـف كثيراً جـداً .. في نفـس الوقـت يكـون نفوذنـا و مصالحنـا السياسـية والاقتصاديـة مضمونة)). [١٥]

كانت هذه السياسـة هـي أفضل ما توصلت إليـه الإدارة البريطانيـة لحفـظ مصالحهـا في العـراق وهـي الاعتـماد في ادارة السـلطة على العنـاصر الموالية لهـا مـن الضبـاط القوميـين الذيـن كانـوا في خدمـة الجيـش العثـماني أمثـال نـوري سـعيد وجعفـر العسـكري وياسـين الهاشـمي[١٦] وغيرهـم مـن الذيـن أصبـح اغلبهـم وزراء ورؤسـاء وزراء هـؤلاء كانـوا يؤمنـون بالسياسـة البريطانيـة ويـرون ان مـن الصعوبـة بنـاء الدولـة دون الاتـكاء عـلى بريطانيـا[١٧], وهـذا مـا كان يـراه فيصل الاول ايضـاً وقـد اعـرب عـن ذلـك بقولـه للمنـدوب السـامي بـرسي كوكـس ((بـصرف النظـر عـن آرائي الشـخصية تجـاه القوميـة العربيـة إني أداة السياسـة البريطانيـة , إني وحكومـة جلالتـه في نفـس القـارب ولا بـد ان نغـرق أو نسـبح معـاً , إذا أخفقـت بريطانيـا وتركـت العـراق فيجـب أن اتركـه أنـا أيضاً)) [١٨],وبذلـك فـان فيصـل واغلب مـن كان معه في السـلطة شـعروا انهـم مدينـون لبريطانيـا بفضـل وصولهـم للسـلطة ويشـعرون ان وجودهـم مرتبـط بهـا[١٩].

هـذا الارتبـاط في المصالـح افقـد السـلطة نزاهتهـا السياسـية وعـزز الاتجـاه الـذي رأى ان الكيـان العراقـي السـياسي مصطنـع ومـن مخلفـات الـدول الاجنبيـة التـي كانـت تسـعى الى الحفـاظ عـلى نفوذهـا في المنطقـة ,امـا الكيـان الحقيقـي الطبيعـي للعـراق فهو ان يصبـح جـزء مـن دولـة عربيـة كبـيرة,وكان للدعـوات القوميـة والوحدويـة الاثـر الكبـير قـي هـذا الاتجـاه وقـد بلغـت ذروتهـا حينما تمـت الوحـدة بـين مـصر وسـوريا وأسـفرت عـن قيـام الجمهوريـة العربيـة المتحـدة عـام ١٩٥٨ التـي اضعفـت اركان العهـد القديـم في العـراق وتسـبب بانهياره,ومـع ان حـكام العـراق حاولـوا مجـارات هـذا الاتحـاد

استجابة لمتطلبات المرحلة في انشاء اتحاد أخر مع الاردن الا ان هذا الاتحاد لم يرق للقوميين الوحدويين واعتبروه ضد العروبة الشاملة وضد تطلعات العرب وآمالهم الوطنية[٢٠],لاسيما وان بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ومن باب الحرص على مصالحهم في المنطقة كانت تشجع قيام هكذا اتحاد يوازن كفة المعادلة،ويكون بالضد من المشاريع الوحدوية[٢١].

كانت النزاهة السياسية في تكوين السلطة وعملها السياسي يقاس بمدى الارتباط بالمشروع العربي الوحدوي وفك الارتباط بالمشروع الغربي,لذلك عد ارتباط العراق بالمشاريع الاستعمارية الانكلو-امريكية في الشرق الاوسط والتي توجت بحلف بغداد من مفاسد الحكم الملكي,كما اعتقد العراقيين ان بريطانيا وأنصارها من رجال السلطة في العراق كنوري سعيد والوصي عبد الاله من اسباب نكبة فلسطين, فضلاً عن موقفهم المتخاذل من الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ,كل ذلك اسقط النظام الملكي في اعين العراقيين الوطنيين مما دفع مجموعة من الضباط الاحرار تنظيم انفسهم للعمل على انهاء ما اسموه بالنظام الاستبدادي الرجعي الاقطاعي المستند على تأييد الاستعمار البريطاني وإقامة نظام جمهوري ديمقراطي متحرر من النفوذ الاجنبي[٢٢].

جاءت ثورة تموز ١٩٥٨ بانقلاب عسكري قام به الضباط الاحرار بقيادة عبد الكريم قاسم انهى الحكم الملكي في العراق وأقام نظام جمهوري وطني عمل على تحقيق سيادة الشعب بعد ان خلص البلاد من الحكم السابق الذي اتصف بالفساد السياسي وتحقيق المنافع وحماية مصالح الاستعمار وفق ما جاء في الدستور المؤقت للبلاد[٢٣] ,مثلت ثورة تموز ثورة حقيقية حفظت سيادة البلد وعززت استقلاله السياسي بعد فك ارتباطه بالقوى الاستعمارية الغربية المهيمنة على مقدرات البلد الاقتصادية,ومحاربة المصالح الاجنبية من خلال اقرار التشريعات والقوانين الوطنية,لذلك حظيت الثورة بمقبولية جماهيرية ودعم كبيرة من قبل الاحزاب والقوى الوطنية.

كان المشهد السياسي مأهولًا بأحزاب سياسية معتدلة أيديولوجياً مثل الحزب الوطني الديمقراطي صاحب المقبولية والجاذبية عند الطبقة الوسطى لالتزامه بالعمل ضمن الاطار الديمقراطي, ولكن بحلول عام ١٩٦٣ كانت معظم هذه الأحزاب قد اختفت ببساطة لينفرد الحزبين الشيوعي والبعثي بتنافس سياسي تم ادارته من خلال القدرة على تعبئة الشارع ولكن خارج صناديق الاقتراع وبتنافس غير معتدل أيديولوجياً وغير مبالي بالتعددية الديمقراطية ومع ان نظام قاسم لم يخلق هاتين القوتين الا انه وفر المسرح لهذا النمط الجديد المختلف والغير المتسامح في السياسة[٢٤].

كان حزب البعث العربي الاشتراكي[٢٥] من الاحزاب القومية التي تدعوا الى اقامة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بعد اسقاط الملكية ,لذلك دعم الانقلاب وقرر الاشتراك في اول حكومة تنبثق عنه ممثلة بأمين سرها فؤاد الركابي الذي تسيد وزارة الاعمار, الا ان الامر لم يستمر طويلاً حينما تفجر الصراع على السلطة باسم القومية بين عبد السلام عارف الذي دعى الى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة(مصر وسوريا) في اطار الدولة الاتحادية او الدولة الموحدة بمساندة حزب البعث, وبين عبد الكريم قاسم وخلفه الحزب الشيوعي العراقي الذي ايد الاتحاد الفدرالي ؛لان الظروف غير مهيأة للوحدة الاندماجية الفورية التي كان يدعوا اليها جمال عبد الناصر والقوى القومية, وقد ادى هذا الصراع الى تجريد عبد السلام عارف من مناصبه المدنية والعسكرية.[٢٦]

كانت قضية الوحدة تمثل واجهة الصراع السياسي الشيوعي - البعثي,فلم تكن اطراف النزاع مؤمنة بشعار الوحدة الفورية او الفدرالية فالحزب الشيوعي بمساندة عبد الكريم قاسم كان يلجأ الى سياسة حرق المراحل للوقوف بوجه المد القومي وحزب البعث ونفوذ جمال عبد الناصر,اما عبد السلام عارف فلم يكن قومياً او بعثياً او يؤمن بأفكارهم ومبادئهم بل كان يبحث عن السلطة وقد وجد ضالته في حزب البعث الذي رفع شعار الوحدة كشعار مرحلي لمواجهة الحزب الشيوعي الذي اخذ نفوذه يتزايد[٢٧].

توسعت الخلافات بين الحزب الشيوعي وحزب البعث الذي اخذ يفكر انه لا يمكن الخلاص من منافسه الا بعد القضاء على عبد الكريم قاسم الذي اتهم بأنه هو من وقف وراء قوة الحزب الشيوعي وقد زادت الامور سوءً بعد حركة الشواف عام ١٩٥٩[٢٨] والتي عبرت عنها الوثائق البريطانية انها سوف تكون سنة الحمل في العراق»، وان حركة «الشواف «اللهاث الاخير» للقوى القومية المعادية للشيوعية في العراق[٢٩],كما ان إعدام الضباط الذين اشتركوا بالحركة وما رافقها من تعرض البعثيين والقوميين الى عمليات مطاردة واعتقال وتعذيب,لذلك بدأ حزب البعث يفكر بانقلاب عسكري على عبد الكريم قاسم في وقت كان الحزب قد نشر في ادبياته ما يثقف ضد الاغتيالات والانقلابات العسكرية الا ان هذه الثقافة لم تكن نابعة من رؤية عقائدية حقيقية وإنما من ظروف تمثلت بما جرى في سوريا من انقلابات عسكرية اضرت بحزب البعث[٣٠] .

لذلك قررت قيادة حزب البعث برئاسة امينها العام فؤاد الركابي عام ١٩٥٩ اغتيال عبد الكريم قاسم ليقوم بعدها بعض الضباط القومين المتواجدين في وزارة الدفاع بالسيطرة على الوزارة الا ان محاولة

الاغتيال فشلت ولم تحقق اهدافها,ومع ان هيكلية التنظيم للحزب تهدمت بين هارب ومعتقل الا ان التنظيم اعادة نفسه حينما تشكلت قيادة مؤقتة من قبل حازم جواد وعلي صالح السعدي بعد تنحية امين سرها فؤاد الركابي,كما عُد تراجع عبد الكريم قاسم عن تنفيذ احكام الاعدام بالأشخاص الذين حاولوا اغتياله ضعفاً لقاسم وقوة للحزب الذي اخذ يعمل على مدى سنتين لنقل الضباط البعثيين الى الكتيبة الرابعة التي اسهمت بشكل فاعل في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ لقربها من مراسلات البث الاذاعي ومخازن العتاد والوقود كما ان قائدها كان المقدم خالد مكي الهاشمي ضابط بعثي[٣١].

المبحث الثاني

النزاهة السياسية لتكوين سلطة ٨ شباط ١٩٥٨

انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وفساد الادوات والأساليب

فساد الانقلاب في اسقاط الخصوم.

بعد ان سيطر الانقلابين على زمام الحكم ومن اجل اضفاء الشرعية على الانقلاب اعلن زعمائه انهم قاموا بالشعب ومن اجل الشعب لمحاربة الفساد فجاء في بيانهم الاول مخاطباً الشعب انه تم القضاء على حكم عدو الشعب عبد الكريم قاسم وزمرته متهمين حكمه بالفساد وعدم النزاهة وانه استهتر حينما سخر موارد البلد لتطمين شهواته وتأمين مصالحه بعد ان صادر الحريات وداس الكرامات متهميه بالخيانة للأمانة وتعطيل القوانين واضطهاد المواطنين, كما اضافة البيان ان المجلس الوطني لقيادة الثورة يعمل على اقامة حكومة وطنية من ابناء الشعب ومن المخلصين من ابناء الوطن وستكون سياسة حكومة الثورة وفقاً لأهداف ثورة تموز المجيدة لذا فان الحكومة ستعمل على اطلاق الحريات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون.[٣٢]

جاء البيان واصفاً عبد الكريم قاسم بأنه عدو الشعب ومتهماً اياه بالفساد الى حد الاستهتار في تسخير موارد البلد لتطمين شهواته وتأمين مصالحه,ثم علل البيان قيام الانقلاب بأن اصحابه ((تحملوا مسؤولية القضاء على الطغمة الفاسدة))[٣٣],حملت هذه الاتهامات في طياتها مقاصد تبرر قيام الانقلاب وتنزه أهدافه من انه جاء لا لمكاسب حزبية أو شخصية بل لمصالح عامة غايتها خدمة الشعب وتخليصه من الفساد,وعلى ضوء هذه الشعارات هل كان حزب البعث نزيه فيما وجهه من اتهامات لعبد الكريم قاسم ولنظامه.

ان هذا الادعاءات والاتهامات جانبت الحقيقة ؛لان الواقع التاريخي شهد على بطلانها ,فقد أصبح غير خافياً على احد ان عبد الكريم لم يكن عدواً للشعب بل هو ابن الشعب البار بدليل ان هؤلاء

الذين اتهموا عبد الكريم بالخيانة ووقفوا ضده اعترفوا بعد مدة أن عامة الشعب كانت تكن له حباً مخلصاً يفوق حبها لأي حاكم آخر في تاريخ العراق الحديث على حد تعبير حنا بطاطو [٣٤] .

ومن المفيد ان نقارن بين حكومة ٨ شباط وحكومة ١٤ تموز لان الاولى جاءت رداً على الثانية لتظهر الحقيقة,فحكومة قاسم تعهدت في بيانها ان تعطي الاولوية للتنمية ورفع مستوى الفقراء وتعزيز الاستقلال وأرجعت اخفاق الملكية الى عدم التخطيط والمحسوبية وعبث الاقطاع فأعلنت الغاء الامتيازات الاقطاعية وإلغاء قانون العشائر وحررت الاقتصاد من الاسترليني وتدخلت مالياً لمصلحة الفقراء فبنت المساكن الشعبية والمشافي والمدارس ووفرت المواد الضرورية ووزعت الاراضي على الفلاحين دون المساس قانونياً بحق الملكية الخاصة والشخصية وقدمت المساعدات الى حركات التحرر,وباقتراح منها قامت منظمة اوبك وسنت قانون رقم ٨٠ وأنشأت شركة النفط الوطنية,ووضعت خطة اقتصادية مؤقته ثم استبدلتها بخطة اقتصادية تفصيلية(١٩٦١-١٩٦٦) بموجب قانون ٧٠ لسنة ١٩٦١ تقوم على اسس اقتصادية علمية ,وبتخصيصات تبلغ ٥٥٦,٣٤٠ مليون ديناراً خصصت ٥٣,٥٤٪ منها للصناعة والنقل والمواصلات ,و٢٤,٧٥٪ للمباني العامة والإسكان الشعبي,و٣٠٪ للزراعة[٣٥].

وبذلك يكون عبد الكريم قاسم قد قدم انجازات عديدة ومشاريع كبير في الزراعة والصناعة والصحة والإسكان والتعليم والخدمات والأعمار,لتكون شاهداً على تفانيه في خدمة الشعب,وحبه للفقراء حتى سمي بـ (ابو الفقراء),فتحرير الفلاح من عبودية الاقطاع,وإنقاذ العامل من البطالة وشظف العيش,ساعد في ازدهار الزراعة وتطور الصناعة,وهذا الامر دل على نزاهة حكومته على المستوى المالي والعمل والإداري ؛لانها لو كانت غير ذلك لما تحققت هذه الانجازات وفي مدة زمنية قصيرة لا تتجاوز الاربع سنوات وستة اشهر وخمسه وعشرون يوما,وهو انجاز لم يحققه العهد الملكية في سبع وثلاثين سنة[٣٦].

وبذلك تكون حكومة قاسم برت بوعودها وميزت نفسها عن سلفها التي ثارت عليه اما حكومة شباط فلم تعطي اي اهمية لمصالح الشعب الوطنية غير انها جاءت مثقلة بشعارات قومية رومانسية وأحقاد عقائدية ادخلتها في صراعات جانبية مع الشيوعيين وحتى القوميين بل اشتد الصراع ليكون داخل حزب البعث نفسه كما سنبين كل ذلك لاحقاً.

اما نزاهة عبد الكريم قاسم فقد شهد بها الاعداء قبل الاصدقاء,فقد اعترف طالب شبيب عضو القيادة القطرية والقومية للحزب وابرز من خطط للإطاحة بعبد الكريم بأن الاخير((كان عفيف اليد..

وكانت عينه شبعانه فلم يطمع وهو حاكم العراق الوحيد ببستان او قطعة ارض,في حين سعى كل حكام العراق الذين سبقوه والذين خلفوه للكسب والاستيلاء وسرقة المال العام)) [٣٧],كذلك شهد لعبد الكريم بالنزاهة معارضيه كشاعر العرب محمد مهدي الجواهري -كان في عهده نقيباً للصحفيين ورئيساً لاتحاد ادباء العراق- حينما قال:((غير انني استطيع التأكيد ثانية ان عبد الكريم قاسم كان يملك ضميراً حياً ونزاهة نادرة وبساطة في اللباس والحياة والمأكل ,مما جعله يضاف الى قائمة المترفعين عن المظاهر والمكاسب وجاه الثروة ..)) [٣٨]وقول طالب مشتاق مدير البنك العربي سابقاً ان عبد الكريم قاسم((كان عفيفاً,لا يطمع في مال,وقنوعاً لا يحب العيش في القصور بين الرياش الثمينة عيشة الملوك والعظماء والأثرياء ,مع انه كان في متناول يده متى شاء وحيثما أراد ...)) [٣٩].

وهذه شهادات حقيقية وغير تزلفية بحق الزعيم لانها صدرت -كما قلنا -من اعدائه ومعارضيه وجاءت بعد موته رحمه الله,والتاريخ كان شاهداً عليها حينما سجل زهد عبد الكريم في منافع الدولة حتى انه لم يكن يملك داراً,وبقي يسكن دار مستأجرة في منطقة العلوية استأجرها من الدولة,وبقي يتقاضى راتب وزير دفاع مع كونه رئيس وزراء [٤٠] , وبعيداً عن تكوين امبراطورية العائلة او سلطة العشيرة حكم عبد الكريم قاسم كموظف في ادارة الدولة ولم يستغل سلطته خارج اطار عمله الوظيفي ولم يمنح اقاربه اي منصب,كما ان حياته المعيشية بقيت دون تغيير وقصة (الصفر طاس) معروفة عند العراقيين حينما كان يحمل له احد اولاد اخيه الطعام من البيت الى وزارة الدفاع [٤١].

امام هذه الحقائق تبين ان خطاب الانقلابيين في بيانهم الثوري لم يكن نزيهاً ومنصفاً, لأنه جانب الحقيقة وكانت توصيفاته عبارة عن دعاوي أريد بها تسويق الانقلاب بحلة وطنية نزيهة وإصلاحية تقدمية تبرر اسباب قيامه. من جانب آخر ادعى الانقلابيين انهم جاءوا لمنع الفساد ومنع الوسائل الدنيئة والأساليب الاجرامية في مسك السلطة ومن اجل مواصلة المسيرة الظافرة لثورة تموز المجيدة التي لابد لها من انجاز هدفين هما:تحقيق وحدة الشعب الوطنية وتحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وإدارته ,ولانجاز هذين الهدفين لابد من اطلاق الحريات وتعزيز مبدأ سيادة القانون[٤٢].

وقد ارتكز هذا الادعاء على بيان نزاهة الهدف السياسي في تحقيق الوحدة الوطنية ومشاركة الجماهير في ادارة الحكم ونزاهة الوسيلة في الوصول الى السلطة بعيداً عن الوسائل الدنيئة والأساليب الاجرامية,ولا يتحقق ذلك الا بإطلاق

الحريات وتعزيز مبدأ سيادة القانون,الا اننا نجد ان حكومة البعث -كما سيتبين- قد خاضت صراع في داخل الحزب وخارجه تجاوزت اطار الحريات وحدود القانون حينما تبنت سياسة العنف وجميع اساليب التعسف التي تؤمن لها الامساك بالسلطة .

النزعة الانقلابية وتجليات العنف الحزبي:

مثلت النزعة الانقلابية في ادبيات حزب البعث بأنها حركة تصحيحية ضد الفساد وتغيير الواقع الفاسد بانقلاب لا يتم بطريقة تدريجية وإنما بتبدل عميق وعنيف[٤٣],وفي تقدير مشيل عفلق مؤسس الحزب ان الطليعة هي من تقوم بهذا التغير وإذا قدر لها أن تقسو في معاملتها على الآخرين، فإنما تفعل ذلك رغبة منها في إعادتهم إلى أنفسهم، وحينما يقسوا الآخرون عليها فإن هذا يعني أن هؤلاء ينكرون أنفسهم وينكرون ذاتهم، فإرادتهم الحقيقية مع هذه الطلائع,وهذه القسوة على الآخرين إنما هي من أجلهم ، وبذلك شرع عفلق للقسوة والاضطهاد واعتبر الطغيان مشروعاً للطلائع، لها الحق أن تمارسه على الأمة وفي مصلحتها،أما القسوة إذا صدرت عن غير الطلائع فهي وحشية وإرهاب حزبيّ يفعله قوم هم أعداء أنفسهم قبل أن يكونوا أعداء تلك الطلائع[٤٤].

ان ثقافة العنف والسلاح والقوة وما تحمله من تأثيرات عدوانية كانت صفة عضوية في البناء الفكري لحزب البعث وإستراتيجيته عامة في التعاطي مع الخصم , لتكون مصدر باعث على القوة والمواجهة استهوى البعض منهم ممن له النزعة العدوانية للانتماء في صفوف الحزب,وقد اصبحت هذه النزعة امتداداً فكرياً تدرب عليه البعثيون في القيام بمختلف اعمال العنف التي اعتمدوها يوم ٨ شباط ١٩٦٣ .

ان هذه النزعة تحولت الى عقيدة احتمى خلفها البعث من اجل بقائه في السلطة ,وقد علل هاني الفكيكي عضو القيادة القطرية هذه النزعة وما حملته من اساليب لا انسانية في التعذيب الى ((ان حماية الثورة والحزب فوق اي اعتبار آخر, وان اذلال الخصم وإبادته هما من صميم العقيدة وأساليب الحزم الثوري))[٤٥],ووفق هذه العقيدة تكون الثورية في مفهوم البعث صفة انفعالية حزبية لا شعبية جماهيرية فقدت نزاهتها الوطنية لانها فوق كل الاعتبارات الانسانية .

وقد تجسدت واقعية هذه العقيدة بتصرفات عناصر الحزب المتمثلة بقوات الحرس القومي[٤٦] والمدربة على وسائل لا انسانية وغير نزيه من قتل وتعذيب وإرهاب استهدف خصومهم من الشيوعيين والمؤيدين لحكم عبد الكريم قاسم,ولعل هذه الاستهداف هو احد الاهداف التي أُسس من اجلها الحرس القومي وهي

تصفية خصومهم السياسيين وبالأخص الشيوعيين[٤٧],فضلا عن وقوف هذه القوات الى جانب حزب البعث كقوة ضامنة في ابقائه في السلطة بعد تحقيق نوع من التوازن مع الجيش الذي يسيطر عليه القوميين[٤٨].

كانت هذه القوات عبارة عن تركيبة تتشكل من الشباب الذين لا تتجاوز اعمارهم العشرين من طلبة الثانويات ممن يحملون روح المغامرة ويفقدون عقل الدراية,فضلاً عن الشباب الغير متعلم ممن لم يكن على مستوى من النزاهة الاخلاقية والأصول الاجتماعية بل كانوا حسب وصف الكاتب سلوغلت بأنهم عصابات من الشقاوات والقتلة الذين كانوا مرتبطين بعلي صالح السعدي في منطقة باب الشيخ[٤٩], لذلك لم يتعاملوا مع ابناء جلدتهم بروح وطنية وبأسلوب الانسانية لذلك كانت اساليبهم من سنخ اخلاقهم وكما نعتهم صباح المدني وهو احد المؤسسين للحرس ((مجموعة من المسلحين الشباب الذين كان اسلوبهم اقرب الى اسلوب العصابات و الشقاوات)) [٥٠].

الحرس القومي وكوادر الحزب وأساليبهم الغير نزيه:

تشكلت قوات الحرس القومي بشكل رسمي بقيادة العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت وفق بيان رقم ٢ الصادر من المجلس الوطني لقيادة الثورة في ٨ شباط عام ١٩٦٣ [٥١]ثم نظمت هذه القوات بقانون رقم ٣٥ في ١٨ آيار ١٩٦٣ والذي اكسبها الشرعية القانونية وجعل منها قوة مكيفة بقانون له صلاحيات وامتيازات سلطوية،الغاية المعلنة منه كانت اعداد قوة مدربة تساند القوات المسلحة من اجل صيانة الامن الداخلي بموجب تعليمات خاصة تصدرها وزارة الدفاع[٥٢] .

كان للحرس القومي دور كبير في انجاح انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ م فقد قاموا بالنزول للشوارع قبل إذاعة البيان الأول للانقلاب واستطاعوا ان السيطرة على مراكز الشرطة وبعض الدوائر المدنية والأماكن العامة، فضلا عن الاعتقالات والاغتيالات ضد قيادات عسكرية وحزبية,وحينما اصدر الانقلابيين البيان رقم ١٣ والذي اذيع رسميا من الاذاعة وطلب من الشعب ابادة الشيوعيين نتيجة اصرارهم على المقاومة سارعوا إلى تكوين مكتب خاص بهم للتحقيق مع الشيوعيين وعهدوا الى عضو القيادة القطرية لحزب البعث محسن الشيخ راضي بالإشراف عليه فضلا عن عناصر اخرى متمثلة بهاني الفكيكي وقيادة الحرس القومي وهيئة تحقيق خاصة، لتبدأ بعدها عمليات الاعتقال والقتل والتعذيب للشيوعيين على نطاق واسع[٥٣] .

وخلال الثلاثة ايام الاولى من الانقلاب

سقط الكثير من القتلى على ايدي البعثيين حتى وصلوا في رواية الحزب الشيوعي الى ٥٠٠٠ شخص,وهذه النتيجة متوقعة لان الحكام الجدد جاءوا يحملون حساباً يريدون تسويته مع خصومهم ,وبحماستهم الثأرية ذهبوا في ذلك الى اقصى حدود الحظ السيئ ,وقد عوملت المناطق التي وقفت في وجههم وكأنها بلاد الاعداء حيث انتشرت قوات الحرس القومي ووحدات من القوات المسلحة التي مشطت البيوت وأكواخ الطين ليقتل كل من يقاوم او يشتبه به انه يقاوم[٥٤].

شملت عمليات القتل والتصفية التي قام بها حزب البعث شخصيات عسكرية ومدنية ومثقفين وعوام وفلاحين ,ومن ابرز من قتل من العسكريين كل من الزعيم جلال الدين الاوقاتي قائد القوة الجوية,والزعيم الركن داود الجنابي ,والعقيد حسين خضير الدوري,,والمقدم ماجد محمد امين,والمقدم ابراهيم الجبوري,,والعقيد الركن طه الشيخ احمد,والعقيد وصفي طاهر,,والمقدم كاظم عبد الكريم,والرئيس المهندس هشام اسماعيل صفوت,والرئيس الطيار منعم شنون,والرئيس الاول خزعل علي السعدي,والرئيس حسون الزهيري,والمئات من الضباط والجنود وضباط الصف ,اذ اعلن صالح مهدي عماش وزير الدفاع انهم اعتقلوا في اليوم الاول ٨٠٠ ضابط شيوعي منهم ١٥٠ طياراً واعتقلوا ٤ آلاف مدني ,واعدم اكثرهم بدون محاكمة[٥٥],وقد وصل الامر بالإعدامات الى الاستهانة بأرواح الناس حينما طلب من احد ضباط الجيش العراقي اعدام اثنى عشر شيوعي الا انه اعلن انه لن يتحرك الا لإعدام ٥٠٠ شيوعي ولن يزعج نفسه من اجل مجموعة صغيره[٥٦].

اما المعتقلين فقد فاقت اعدادهم التصور ونتيجة لكثرتهم وزعوا على اماكن متعددة تم تحويلها الى معتقلات مثل الملاعب الرياضية ودور السينما والمساكن الخاصة وقصر النهاية[٥٧]وبعض المدارس والمساجد وجزء من شارع الكفاح الى معتقلات عامة ,وبأساليب وحشية اجريت عمليات التعذيب على المعتقلين والتي كان يديرها الكادر المتقدم من حزب البعث وقيادات الحرس القومي,تمثلت هذه الاساليب تقطيع الاطراف بصورة بطيئة وتقطيع عضلات الاذرع والأرجل بواسطة المناشير والمقاص الحديدية[٥٨].

كما ذكر الضابط محمد علي سباهي الذي كان عضواً وأحد مؤسسي المكتب العسكري لحزب البعث قبل ٨ شباط في عام ١٩٦٣ انه زار في قصر النهاية عمار علوش وكان مشرفاً على التحقيقات،وفوجئت بالصحفي عبد الجبار وهبي ممدداً على الأرض وكان على وشك الموت ويطلب الماء، وكان احدهم اجابه برد سيء ولم يعطه,كما انه كان منشور الرجل من تحت الركبة بآلة نشر خاصة، وكان إلى جانبه شخص آخر

لديه يد واحدة معلق منها [٥٩].

ولتعذيب المعتقلين اكثر كان يلقى الملح والمياه القذرة على جروحهم حتى تتفسخ اعضائهم,كذلك كانت تكوى جلودهم بالنار,والجلوس على المدفأة وكسر العظام بالضرب بقضبان الحديد وفقء العيون بالأصابع او بأعقاب السكائر ,وقلع الاظافر,والصعق بالكهرباء,في المناطق الحساسة من الجسم,وحشر المعتقلين في اماكن ضيقة وإجبارهم على الوقوف لساعات على ساق واحدة وتركهم من دون وماء وطعام لأيام واجلاسهم على قوازيق الحديد المدببة,وقطع الاصابع وتعليق الرجال والنساء لأيام بالمراوح السقفية من الارجل او من قدم واحدة ,وتعذيب النساء واغتصاب الكثير منهن وتعذيب ابناءهن امامة اعينهن حتى تحولت المعتقلات الى مسالخ بشرية ,وقد اصيب المئات بعاهات دائمة ودفن الكثير منهم داخل مقابر جماعية وهم احياء[٦٠].

كان هذا التعذيب يتم بدوافع شخصية يسودها الحقد ودوافع حزبية وسياسية لنزع الاعترافات بالإكراه حتى ان حازم جواد عضو القيادة القطرية والقومية لحزب البعث وكما ذكر ان سلام عادل حينما طالب منه انهاء التعذيب قال له حازم اجواد((ادلوا بما لديكم بمعلومات وينتهي التعذيب))[٦١],من جانب آخر نقل هاني الفكيكي ان التعذيب كان يجري بأشكاله بدائية وثأرية, يستخدمون العصي والأنابيب المطاطية والتعليق بالمراوح السقفية ,كذلك التهديد بالقتل عن طريق عصب أعين المتهم وإخراجه في الساحات ثم يطلقون العيارات النارية في الهواء لزرع الخوف في نفوس المعتقلين من اجل انتزاع الاعترافات منهم,كذلك تنتزع الاعترافات بواسطة التعذيب [٦٢].

ومن الاساليب الغير نزيه استخدم البعثيين الجانب الديني في قتل خصومه من الشيوعيين العراقيين حتى ان عبد السلام عارف رئيس الجمهورية في النظام البعثي الجديد كان اكثر وضوحاً في هذا الاتجاه حينما قال:((ان اكثر اعداء الامة العربية هم الشيوعيين العراقيين فيجب ان يصفوا نهائياً..اننا نؤمن بالله ,في حين ان الشيوعيين يبشرون بالإلحاد)) [٦٣],وفي هذا الصدد ذكر هاني الفكيكي انهم كانوا جالسين في اجتماع وقدم العميد الركن عبد الغني الراوي الى عارف وريقات ما ان اطلع عليها حتى هتف:((ماذا تريدون أكثر من ذلك ..هاهم الشيخ قاسم القيسي,والمفتي نجم الدين الواعظ والسيد محسن الحكيم قد افتوا بجواز قتل الشيوعيين فماذا تنتظرون بعد؟))[٦٤] .

وقد روجوا اعلامياً لهذه الفتاوى حيث تم عرضها على شاشات التلفاز لتبرير اعمالهم الاجرامية وتغطيتها شرعياً[٦٥],ومع قبول ما نقله الفكيكي الا اننا لا نعلم ان ما صدر من فتوى للسيد الحكيم

هل كانت فتوى جديدة ام هي نفس الفتوى التي صدرت قبل ذلك في عام ١٩٦٠ [٦٦],ويبدوا انها الفتوى القديمة التي وصفت الفكر الشيوعي بأنه كفر والحاد لأنه ليس هنالك ما يثبت بان هناك فتوى جديدة استصدرها البعثيون من السيد محسن الحكيم ,ولاشك ان هذا الاسلوب كان اسلوباً فاقداً لكل مقومات الاعلام النزيه في بيان الحقائق بل استغلالها سياسياً في تصفية الخصوم ويمكن ان نلحظ ذلك في امرين :

أولاً: ان استخدام الفتوى كان تدليساً في الدين حينما وجهها البعثيين في غير مقصدها,مستغلين التوصيف العقائدي للفكر الشيوعي كفكر عقائدي وصف بالكفر والإلحاد,موهمين الناس بان كل من كان يحمل الفكر الالحادي فهو كافر ويجب قتله, الا ان هذا المعنى لم يكن مقصود الفتوى لانها ارادت بهذا التوصيف بيان انحراف الفكر الشيوعي وتحريم الانتماء اليه وليس قتل المنتمين له فتكفير العقيدة لا يعني القول بقتل صاحبها,وهذا ما لم يقل به السيد الحكيم قدس سره,او اي فقيه آخر لاسيما وان العلماء يحتاطون في الدماء,بل ظهر خلاف ما ذكر الفكيكي لان الاخير نفسه نقل بان السيد محسن الحكيم عند مجيئه الى الكاظمية بعث مندوبين من قبله التقوا ببعض اعضاء الحزب طالبوا الحزب على لسان السيد الحكيم بإيقاف القتل والعنف ضد الشيوعيين[٦٧] ,فكيف يكون هو الذي افتى بقتلهم ؟!

ثانياً:ان حزب البعث كما هو معلوم حزب علماني في بنائه العقائدي وتركيبه الفكري وهو بعيد عن الفكر الديني ولا يخضع في سلوكه لرأي الشريعة وفتوى الفقيه ,الا انه استغل الفتوى امعاناً في تبرير الفعل وتهيج العامة,ولعل هذا الاسلوب من اقذر الاساليب السياسية في تصفية الخصم.

ان ما تبنته حكومة البعث من افكار ومقاصد لها أغراض سياسية فاسدة انتج افعالاً غير نزيه وأساليب وحشية مورست ضد ابناء الشعب العراقي اخرجها من مفهوم الدولة الراعية لمصالح شعبها الوطنية وفق القوانين الدستورية الى مفهوم الجماعة الحزبية الراعية لمصالحها السياسية.

المبحث الثالث

مساوئ النظام في ادارة السلطة حتى ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣

سلطة الحزب الواحد

لم يكن حزب البعث في العراق يبحث عن السلطة من خلال الانتخابات وإعلان البرامج الانتخابية بل على العكس اعتمدوا على القوة والانقلابات العسكرية للاستيلاء على السلطة والتفرد بها,لأنهم لا يمتلكون بنية جماهيرية قوية وإنما منظمات تضم الشباب الغير المنضبط, انتشرت في عموم

مناطق بغداد دون ان يعملوا على بناء قواعد جماهيرية قوية,لذلك ومن منطلق القوة لم يكن حزب البعث يفكر بإقامة انتخابات او الترويج لبرامج انتخابية[٦٨] بل انهم وحسب ما جاء في احد التقارير البريطانية لم يعملوا على اعادة الحياة الدستورية[٦٩].

ولذلك فان مجيء البعث الى السلطة لم يكن علامة مبشرة بخير بالنسبة للديمقراطية حينما اصبح واضحاً بعد نجاح الانقلاب ان القادة البعثيين الجدد وقبلهم المنظرون الاوائل للإيديولوجية البعثية كانوا يتحدثون بإسهاب عن اغتصاب السلطة والقيام بوحدة قسرية للشعب العربي بيد انهم لم يتطرقوا كثيراً للمؤسسات الديمقراطية,بينما منح دستور الحزب ولاء كلامياً لمفاهيم السيادة الشعبية والنظام الانتخابي الدستوري,وقد منحت هذه الافكار نطاقاً دولتياً – نسبة الى الدولة- قوياً ادرجت فيه الحريات الفردية في الادارة العامة للمجتمع[٧٠].

شكلت هذه الامور مخاوف موضوعية في تكوين حكومة قد لا تتماشى مع مصالح الشعب ولا تعمل الا من اجل مصالحها الحزبية,بل انذرت بالاستئثار بالسلطة بعد ان سحق حزب البعث كل الامال في بناء اي صيغة من صيغ الحياة السياسية الديمقراطية عند استلامه الحكم عن طريق الانقلاب,وبرز في حينه نظام جديد لا يملك اي مصدر من مصادر الشرعية سوى التأييد الممنوح من القوة العسكرية وكذلك امتلاك وسائل القصر والإكراه[٧١] .

وقد جرى التأكيد على هذا التوجه الغير اللبرالي في المؤتمر الحزبي القومي السادس لحزب البعث المنعقد في دمشق في تشرين الاول ١٩٦٣ حينما رفض المؤتمرون رفضاً قاطعاً الفكرة البرلمانية اللبرالية والتعويض عنها بالمفهوم السوفيتي المتجسد بالمركزية الديمقراطية المرتبطة بدور الحزب بوصفه المؤسسة السياسية الطليعية في الدولة[٧٢].

ان الانغلاق الحزبي الذي وقع فيه الحزب لم يمكن القيادة القطرية من ان تكسب القوى السياسية والجماهيرية من الالتفاف حولها ,وهذا الانغلاق منحها الدور المركزي في تحديد نطاق ومدى الحريات السياسية،لاسيما وإنها رفضت الاستجابة لطلب القيادة القومية بإقامة جبهة واسعة من القوى الشعبية السياسية بدعوى ان الانفتاح على هذه القوى يعني انتهاج سياسة وسطية توافقية[٧٣]

شكل حزب البعث وزارته الاولى في ظل البعث من (٢٠) وزير برئاسة احمد حسن البكر,كان هناك (١٢) وزيراً بعثياً,و(٥) وزراء من القوميين ووزراء اثنان من الاكراد ومستقل واحد,كما احتفظ البعث لنفسه بالوزارات المهمة عدداً ونوعاً فتسلم على صالح السعدي نيابة رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية وصالح مهدي

عماش وزارة الدفاع ,وطالب حسين شبيب وزارة الخارجية,واستحدثت وزارة الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية تسلم حقيبتها حازم جواد ليكون قريباً من عبد السلام عارف رئيس الجمهورية وليشرف على ادارة الدولة من هذا الموقع[٧٤].

لقد جاءت التشكيلة الوزارية تكشف عن هيمنة حزب البعث على السلطة الا ان عضو حزب البعث طالب شبيب ذكر انه لم يتبادر الى ذهن قيادة حزب البعث قبل استلام السلطة ان تنفرد بالحكم بل كان التفكير يتجه الى اهمية مشاركة القوى الوطنية التي لم تدخل مع الحزب في صراع جذري في الادارة والحكم , والجميع يشترك في هذه الحكومة دون ان يكون لحزب البعث اغلبية مطلقة في الحكم بعد ان يتم تكوين مجلس استشاري لعموم البلاد يضم شخصيات علمية وأكاديمية وثقافية مختلفة الا ان هذا المجلس لم يرى النور وان فكرة الانفراد الكلي بالسلطة اصبحت فيما بعد هي الغالبة بحجة الحاجة الى وقت يكفي لتهيئة البلاد للدخول في مشاركة سياسية واسعة عن طريق نظام ديمقراطي برلماني[٧٥].

لعل فكرة اقامة نظام مدني تعددي كانت موجودة على المستوى الشخصي عند البعض الا ان التوجه العام لم يكن كذلك ,لان حزب البعث كان حزباً انقلابياً جاء ليحكم وفق رؤيا احادية تمثل تطلعات الحزب وأهدافه, ومن اجل المحافظة على بقائه واستمراره في السلطة كان عليه ان يحتكر جميع المناصب,ويركز جميع السلطات بيده بعيداً عن الانظمة البرلمانية,لذلك اعلن حزب البعث ومنذ اليوم الاول من الثورة عن تشكيل ما يسمى بـ ((المجلس الوطني لقيادة الثورة)),والذي كان اعضائه في بداية الامر جميعاً من البعثيين.

اصبحت لحزب البعث سلطة واسعة النطاق وتركزت خيوط الحكم الرئيسية بيده بعد تأسيس مجلس قيادة الثورة والذي شكل قلب السلطة الفعلية للنظام الجديد,ويمتلك صلاحيات واسعة منها:توليه السلطة التشريعية فله حق اصدار القوانين والأنظمة وتعديلها وإلغائها, وتعيين مجلس الوزراء وإقالته والمصادق على قراراته,كذلك يتولى المجلس القيادة العامة للقوات المسلحة والشرطة والحرس القومي,وهو يمارس صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة اينما وردت الاشارة اليه في القوانين والتعليمات والأوامر وغيرها,فضلا عن اقرار المعاهدات والاتفاقيات والمصادقة عليها,وإعلان الحرب وقبول الصلح ,كما ان لمجلس قيادة الثورة بوجه عام الاشراف على شؤون الجمهورية العراقية بما يحقق حماية الثورة ,والإشراف على رئاسة اركان الجيش وشؤون الدفاع وأجهزة الاستخبارات العسكرية والأمن العامة,كذلك تعيين المدنيين من موظفين وعسكريين من درجة معينة واعلى

منهـا تعـين بقـرار يصـدره المجلس,ولـه ان يقـرر نقـل وفصـل الموظفـين مـن مدنيـين وعسـكريين وإحالتهـم عـلى التقاعد[٧٦],ومـن اجـل سـيطرة الحـزب عـلى القـرار تـم دمـج القيـادة القطريـة بمجلـس قيـادة الثورة[٧٧],الـذي توسـع بعـد ذلـك ليحصـل البعثيـون عـلى ١٦ مقعـد مـن اصـل ١٨,كـما مبـين بالجـدول .

جدول المجلس الوطني لقيادة الثورة شباط ١٩٦٣ [٧٨]

الاعضاء المدنيون	المنصب الحكومي	الموقع الحزبي
علي صالح السعدي	نائب رئيس الوزراء,ثم وزير ارشاد	أمين عام القيادة القطرية للبعث
حازم جواد	وزير دولة ثم وزير داخلية	عضو قيادة قطرية وقومية
طالب شبيب	وزير خارجية	عضو قيادة قطرية وقومية
حمدي عبد المجيد	وزير العمل والشؤون الاجتماعية	عضو قيادة قطرية وقومية
كريم شنتاف	رئيس تحرير الجمهورية	عضو قيادة قطرية
محسن الشيخ راضي		عضو قيادة قطرية وقومية
حميد خلخال	وزير العمل والشؤون الاجتماعية	عضو قيادة قطرية
هاني الفكيكي		عضو قيادة قطرية
الاعضاء العسكريين	**المنصب الحكومي**	**الموقع الحزبي**
المشير الركن عبد السلام عارف	رئيس الجمهورية	قومي مستقل
الزعيم احمد حسن البكر	رئيس الوزراء	عضو قيادة قطرية وقومية
الفريق الركن صالح مهدي عماش	وزير دفاع	عضو قيادة قطرية وقومية
المقدم عبد الستار عبد اللطيف	وزير المواصلات	عضو المكتب العسكري للبعث
امير اللواء الركن طاهر يحيى	رئيس الاركان العامة	بعثي منذ عام ١٩٦٢
العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت	قائد الحرس القومي	بعثي منذ اواخر الخمسينات
الزعيم الركن عبد الغني الراوي	قائد فرقة	صديق للبعث
العقيد الركن خالد مكي الهاشمي	آمر سلاح المدرعات	بعثي منذ عام ١٩٦٠
الزعيم الجوي حردان التكريتي	قائد سلاح الجو	بعثي منذ عام ١٩٦١
الرئيس الركن انور عبد القادر الحديثي	سكرتير المجلس الوطني لقيادة الثورة	بعثي منذ عام ١٩٦٠

لقد ظهر في الجدول اعلاه سيطرت حزب البعث على مجلس القيادة بنسبة ٨٩٪ من اعضائه,كذلك ان الكثير من اعضاء حزب البعث في المجلس كانوا وزراء في الحكومة وعملية الازدواج في المناصب قد عززت سلطة البعث في الحكومة.

الدولة في اطار سلطة المنظمة الحزبية:

•سرية عمل المنظمة.

تم حكم العراق بسلطة احادية تمثلت بـ مجلس قيادة الثورة ومع اهمية هذا المجلس الا ان اعضائه كانوا غير معلنين وغير معروفين ولذلك اصبح المجلس كالمنظمة السرية حتى ان عضو المجلس انور عبد القادر الحديثي كان يتصل مباشرة بصالح كبة وزير المالية لاستلام رواتبهم الشهرية دون الاشارة الى اسمائهم[٧٩],كما طالب بعض اعضائها سن قوانين سرية خاصة,لتجعل من الحكم اسير قرارات الحزب وتوجهاته السياسية وهذا ما جعل البلد اشبه بالمنظمة السرية وكما ذكر طالب شبيب ان العراق يحكمه من الناحية التشريعية مجلس قيادة الثورة وهو مؤسسة سرية أعضاءها ايضاً غير معلنين ويقودون حزباً سرياً، ويطالبون بسنّ قوانين سرية خاصة ((لم يبقى ان ننصب خيمة نغطي بها العراق كله ونعتبره بلداً سرياً بكل معالمه)),لذلك ادعى طالب شبيب انه اعترض على هذه السياسة وطلب من مجلس قيادة الثورة اهمية خروج الحزب للعلن لاسيما وان كوادره وقادته يمارسون السلطة ويتقلدون المناصب الرسمية[٨٠].

لقد شكلت مسألة علاقة الحزب بالسلطة ودوره في قيادتها سبباً في خلاف نمى سريعاً بين اعضاء الحزب الواحد لينقسم الى منهجين مختلفين, سعى الاول الى تحويل السلطة الى سلطة ثورية خاصة للحزب دون ادراك واقعي لطبيعتها وتحالفاتها ومراكز قواها ,في قبال ذلك كان البعض يرى ضرورة ادامة السلطة وإخضاع الحزب وقواعده لموجبات ذلك,ان هذا الخلاف بين المنهجين كشف عن عمق الاختلاف في ادارة الدولة[٨١]

ان عمل المنظمة كأعضاء في الحزب يعملون وفق ظروف سرية خاصة من العمل الحزبي الذي يحيطه الغموض والخوف من الوسط والمعبأ بمشاعر العداء ضد اطر الدولة وهيكلها العام لا يمكن ان يتحول فجأة الى دولة,واستناداً الى معايير العمل الثوري فان عليه الا ان ينسجم مع شروط الدولة وأساسياتها بل ان ينسخ قيم المنظمة وتقاليدها الى الدولة وإحلال نواميس العمل السري محل الاعراف الرسمية,وان جهداً استثنائياً سيبذل في مهمة التحويل التي تقضي الى ايقاف التطور الطبيعي لنمو الدولة ومؤسساتها وجعل مقياس نجاح السلطة الثورية مرهوناً بحجم التحولات التي ستحدثها في هيكل الدولة وأساليبها لصالح

هيكل المنظمة وأساليبها[٨٢].

ان هذه الظاهرة كما رأها حسن وادي عضو القيادة القطرية ناشئة من ان البعثيين في العراق وهم على رأس السلطة كانوا ثواراً يحكمون وليس حكاماً ثائرين,وهذا ما اشار اليه التقرير السياسي الذي اعده المؤتمر الثامن للحزب كقراءة تصحيحية لتقييم تجربة ٨ شباط حيث اكد التقرير ان احد اسباب سقوط هذه التجربة هو ان قيادتها فشلت في تحقيق التوازن الثوري بين الاهداف والآمال ولم تتمكن من حساب المراحل والإمكانيات بدقة ووضع برنامج متدرج ومتصاعد لتحقيق الاهداف[٨٣] .

إيديولوجية السلطة وأدائها الوظيفي .

ان خصوصيات العمل الوظيفي في ادارة الدولة تختلف عن خصوصيات العمل الثوري لان الدولة تدار من قبل مؤسسات مدنية وأمنية وعسكرية متخصصة ولا تخضع للانفعالات الثورية او الحسابات الحزبية والتي غالبا ما تتنافى مع مصالح الدولة وتقديراتها النظمية في ادارة مصالح العامة؛لان الانفعالات غالباً ما تكون غير مدروسة والحسابات ضيقة لا تتسع لطموحات الدولة وعند مجيء حزب البعث الى السلطة كان يحمل هذه الانفعالات التي ملؤها الأحقاده والطموحات الحزبية وان اضفى عليها شيء من الشعارات القومية الثورية لتكون ايديولوجية فكرية اعاقت عمل الدولة وظيفياً.

لقد انتج البعثيين مع عبد السلام عارف نظاماً ايديولوجياً ابعد ما يكون عن المصالح الوطنية ,وهو قائم على مبدأين اساسيين هما:العداء للشيوعية والدعوة للوحدة العربية,وفيما بين ذلك كانت البلاد تتقاذفها موجات من الاضطرابات السياسية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية, فعملية التنمية كانت غائبة من الاساس,ولم يخطر على بال احد ممن تقلدوا المناصب الرئيسة في البلاد ان عليهم مسؤولية هامة تتمثل في تحريك العملية الاقتصادية والنهوض بالواقع العراقي,لان همهم كان ادارة الصراع الشيوعي القومي[٨٤].

فمن جانب كان حزب البعث يحمل الحقد الدفين للشيوعيين الى حد ان جعل كراهيتهم عقيدة يدين بها ومنهج دموي اعتمده في سفك دمائهم [٨٥],الى حد الغرق بهذه الكراهية التي أغرقت الدولة معهم حينما تركوا مسؤولياتهم تجاهها وانشغلوا بانفعالاتهم وعلى قول حازم جواد: ((وبدلا من ان يبتلع الحزب والحرس القومي الحزب الشيوعي ابتلع الشيوعيين حزب البعث والحركة القومية عبر شغل الجهاز البعثي لتسعة اشهر قادمة بقضية واحدة)) [٨٦].

ان عقلية الكراهية المدعومة بشعار الثورية لا يمكن ان تكون في رجل دولة يتصرف

وفق ما تملي عليه وظيفته الادارية والمهنية فخلال مدة حكم البعثيين لم تنتج هذه العقلية غير سفك الدماء ,فابرز رجلين يمثلان سلطة البعث وهما عبد السلام عارف رئيس الجمهورية واحمد حسن البكر رئيس الوزراء كانا يحملان هذه العقلية وقد كشف حازم جواد هذه الحقيقة حينما سأل عن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية هل كان عبد السلام عارف يتصرف كرجل دولة اجاب ((ان هؤلاء-ويقصد ايضا احمد حسن البكر رئيس الوزراء- تحكمهم العقليه الثورية بسبب ما لا قوه من الشيوعيين)) [٨٧].وهذا تقييم فيه شيء من الموضوعية لا سيما وان حازم جواد كان قريب من الرجلين ولم يبقي له الزمان من المصالح ما ينحاز اليها.

وبالفعل كانت افعال هؤلاء كاشفة على انهم يحملون عقلية اللا دولة فقد شوهد عبد السلام عارف واحمد حسن البكر في الرابع عشر من آذار ١٩٦٣ وهما في اعلى منصبين في الدولة مرتديان بدله الحرس القومي ويقومان بتفتيش السيارات في مفرق الطريق الشمالي لبغداد والطريق المؤدي الى الكاظمية [٨٨],مع ان هذه الاعمال من واجبات جهاز الشرطة والقوى الامنية الاخرى لا من واجبات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اللذين تنتظرهما المسؤوليات الكبيرة والواجبات المهمة .

وعند تحليل هذه التصرفات نجد انها نابعة من ايديولوجية حزبية ترى ان من اولويات السلطة حماية مصالح الحزب والثورة والتي هي في نظر البعث اعلا من مصالح الدولة,وبهذه المعادلة اصبحت المنظمة الحزبية هي صاحبت السلطة الفعلية بل ان منصبها الحزبي اعلى من اي منصب اداري أو سياسي اخر وان تمثل برئيس الدولة رغم ان الاعراف الدستورية تنص ان رئيس الدولة اعلى منصب في البلاد[٨٩].

ولم تقف الافضلية الحزبية في سلم المناصب عند هذا الحد بل اخذت تزاحم خبرة الدولة المستقرة حينما قامت وبذريعة حماية اهداف الثورة بطرد العناصر الادارية الجيدة بتهمة ان بقاءها في الخدمة مضر بالمصلحة العامة وفق ما يسمى بأعمال التطهير [٩٠].

فقد اعتقل جميع وزراء قاسم وكبار المسؤولين الحكوميين,وكذلك الكثير من الموظفين في الوزارات المختلفة وأودعوا جميعاً السجن, لاسيما اصحاب الاتجاه اليساري فهؤلاء قاسوا افظع انواع التعذيب على ايدي الحرس القومي لاسيما الطبقات التدريسية العاملة في وزارة التربية والتعليم العالي,ونتيجة لسجن هؤلاء وهروب آخرين خارج البلاد ليعملوا في بلدان آخرى حصل نقص كبير في مقياس الكفاءة,وحاول حزب البعث تطعيم الادارة بدم جديد فعين كبار اعضائه في مناصب

عليا ,ولكن معظم البعثيين كانوا شباباً لم ينهى البعض منهم دراسته الثانوية مما جعلهم يفتقدون الى الخبرة وعدم الاسهام في تحسين بيروقراطية نضب فيها معين الاداريين من ذوي الخبرة والكفاءة[٩١].

ولعل من اكفأ العقول التي هجرت العراق العالم الفيزيائي الدكتور عبد الجبار عبد الله رئيس جامعة بغداد(١٩٥٩-١٩٦٣), صاحب العديد من النظريات الفيزيائية في المناخ والأعاصير الذي اعتقل يوم ٩ شباط من قبل البعثيين وبعد ثمانية اشهر في السجن افرج عنه لتتم احالته على التقاعد بالرغم من عدم توجيه اي تهمة رسمية له ليهاجر بعدها الى الولايات المتحدة الامريكية,كما هاجر غيره من المفكرين والعلماء نتيجة الارهاب البعثي[٩٢].

وفي الجانب العسكري قام حزب البعث بإحالة أكثر من ١٨٠ ضابط عسكري على التقاعد[٩٣] ليحل محلهم ضباط جدد من البعثثين وهؤلاء تلقوا دورات سريعة في الكليات العسكرية ليلتحقوا بعدها بالوحدات العسكرية,كان الغرض هو تبعيث المؤسسة العسكرية من خلال التأسيس لإيديولوجية ثورية شعبية,تبنى على اساسها العقيدة العسكرية,لذلك نجد ان الحزب كان يوزع نشراته بعنوان((جيشنا قطاع شعبي ثوري)),وهو شعار براق الا انه لا يضيف شيء الى القدرة القتالية بعد ان فقد الجيش ابرز قادته العسكريين حينما قتل البعض وأحيل البعض الاخر على التقاعد[٩٤].

وفي سلوك وظيفي غير نزيه اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بعد عشرة ايام من استلامهم الحكم قراراً بمنح عبد السلام عارف رتبة مشير واعتبار الفترة السابقة التي اعفي بها خدمة له مع صرف جميع رواتبه,كما تم ترفيع العقيد احمد حسن البكر والمقدم صالح مهدي عماش الى رتبة فريق والأخيرين اعضاء قيادة في حزب البعث كما اصبح الاول رئيس للوزراء والثاني وزيراً للدفاع اما عبد السلام عارف فتم تنصيبه كرئيس للجمهورية[٩٥].

كانت هذه السياسة تجري بعنوان ضمان النزاهة الثورية التي لا تمثل في حقيقتها اي جانب يخدم مصالح الوطن؛لانها ادلجت مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية,كما افرغتها من خبراتها وعناصرها الجيدة[٩٦],في وقت ان البعثيين كانوا يفتقدون الى الخبرة في قيادة الدولة لأنهم خرجوا لتوهم من عملهم السري القابع تحت الارض ووجدوا انفسهم بين ليلة وضحاها على رأس السلطة وهم ليس لديهم التجربة الادارية او الثقافة السياسية الكافية في ادارة الدولة [٩٧].

وقد اعترف البعثيون بشكل صريح انه لم يكن بمقدورهم وضع الاسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنظامهم الجديد في العراق لذلك لجئوا في هذا الشأن الى

القيادة القومية في سوريا,وقد اتفقوا مع اعضائها قبل الانقلاب,الا ان بعد استلامهم للسلطة تبين ان القيادة القومية لم توضع اي دراسة في هذا الشأن؛لانها كانت اعجز بكثير من ان تقوم بهذه المهمة لاسيما وإنها لم تكن على معرفة عملية بواقع العراق[٩٨].

المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة

ان افتقار حزب البعث الى برنامج وخطط محددة عمق معضلة النظام,وبدلاً من اعداد هذه الخطط قدم الحزب مجموعة من ألأفكار العامة تحت عنوان المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة والذي اعلن عنه رئيس الوزراء احمد حسن البكر في ١٥ آذار ١٩٦٣ وهو كلام اقرب ما يكون الى الخطاب الايديولوجي منه الى التخطيط العلمي والفني في ادارة الدولة,فعلى مستوى السياسة الاقتصادية القائمة على تطبيق النظام الاشتراكي الذي تؤمن به حكومة الثورة تم طرح مبدأين اساسيين هما:ان النظام الاشتراكي لا يمكن تطبيقه سلميا الا في ظل وحدة عربية شاملة تتوفر فيها كافة الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لهذا التطبيق,الا ان ذلك لا يمنع اتخاذ التدابير لرفع مستوى الحياة المادية للطبقة الشعبية الكادحة,كما ان الاشتراكية من جهة ثانية لا يمكن ان تعني المساواة بين المواطنين في الفقر ,ومن اجل ذلك يجب وضع منهاج مدروس لتطوير الاقتصاد الوطني وتنميته[٩٩].

وفي رسم السياسة الداخلية طرح المنهاج مبدأ الاعتماد على المشاركة الجماهيرية في ادارة الحكم وتوجيه ومراقبته,ووفق هذه السياسة طرح المنهاج اهمية ما اسماه بالديمقراطية الشعبية الحقيقية كوسيلة لخدمة الجماهير والقادرة على حماية اهداف الثورة ,وليس الديمقراطية التي يستغلها اعداء الشعب للتخريب كما رفع شعار ((لا ديمقراطية بدون هوية قومية ولا حرية بدون اشتراكية)),اما على الصعيد العربي قرر المنهاج ان ارض العراق جزء لا يتجزأ من ارض الوطن العربي الواحد وليست التجزئة الا مرض خلقه الاستعمار لذلك يجب محاربة الاستعمار وتأييد الحركات العربية التقدمية[١٠٠]

وإذا تركنا جانباً ما حمله المنهاج من الفاظ خطابية فأننا نلحظ به عمومية الخطاب المأدلج بشعارات الوحدة والقومية والاشتراكية وهي كنظام اقتصادي تبناه حزب البعث رأى ان تطبيقه لا يمكن ان يتحقق دون ان تكون هناك وحدة عربية ,وهذا يعني تعطيل ما يؤمنون به البعث من نظام حتى تحقيق الوحدة,لذلك خضع العراق لحكم مؤقت حتى تحقيق الوحدة,ولعل هذا ما تحجج به البعثيون وأشار اليه حازم جواد في مذكراته: ((نحن دائماً كنا نتصرف على اساس ان الحكم المقبل هو حكم مؤقت ...ولم نكن ان

حكمنا سيكون قطرياً وإنما عاجلاً او اجلاً وبإجماع القيادة كنا سنقيم وحدة اتحادية مع سوريا ومصر)) [١٠١].

الا ان الحقيقة ان حكومة ٨ شباط لم تهيأ ولم يكن بين ايديها أي برنامج اقتصادي مؤقت او ثابت لتقديمه,ولم تفعل سوى تسيير المؤسسات الموروثة في العهد القاسمي[١٠٢],ومع ان ما طرحه البكر من منهاج دعى الى تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته الا ان ذلك لم يتحقق لان حكومة البعث لم تهيأ الكادر الاداري الكفوء لإدارة اجهزة الدولة بشكل انتاجي مثمر ولم تعطي له اي اهتمام بل على العكس وضعت غير المختصين في كثير من الوظائف التي تتطلب الخبرة والاختصاص,وهذا الامر اثر بشكل عام على هيكلية التخطيط,وبطبيعة الحال ان هذا التراجع على مستوى الادارة والتخطيط راجع كما رآه جواد هاشم وهو وزير تخطيط سابق الى التقلبات السياسية التي رافقت الانقلاب والتي ادت الى بعثرت الجهود الفنية والعلمية[١٠٣].

ان افتقار الحزب لبرنامج محدد عمق من معضلة النظام ولم يكن تراث البعث وأدبياته تجدي نفعاً لانها كانت عموميات وأفكار عامة غير ناضجة و بعيدة عن التفكير المنظم الواعي وليس لها القدرة على حل مشكلة واحد من مشاكل البلاد[١٠٤],لذلك عاش العراق في ظل تلك الظروف يعاني النقص في الانجازات حتى اصبح كما يقول دندشلي مؤرخ الحزب:((من العبث ان نبحث عن انجازات حكم البعث في العراق))بل على العكس فان القرارات النادرة والتقدمية التي اصدرتها حكومة عبد الكريم قاسم قد الغيت لاسيما ما يتعلق منها بقانون رقم ٨٠ الصادر في كانون الاول ١٩٦١ والذي يضع يد الدولة على ٩٥٪ من استثمارات شركة النفط الاجنبية[١٠٥].

اما في مجال السياسة الداخلية فقد طرح المنهاج صيغة ((الديمقراطية الشعبية)) والتي عبر عنها طالب شبيب بأنها شعار مستعار من الادب السياسي السوفيتي تكمن حقيقته في تكريس نظرية حكم الحزب الواحد [١٠٦], ولذلك فان هذه الصيغة لا تعتمد مبدأ المشاركة الجماهيرية في ادارة الحكم ,لانها دعوى بلا دليل وشعار بلا تطبيق فحزب البعث كحزب انقلابي لا يؤمن اساساً بالتداول السلمي للسلطة ؛ لأنه كان يهدف الى تسلم السلطة عسكرياً ,واستطاع ان يكسب البعض من ضباط الجيش لمجرد مشاعرهم القومية وكراهيتهم لعبد الكريم قاسم والشيوعيين على امل الامساك بالسلطة بصفتهم اقوى حزب قومي في الساحة العراقية ,ومن هنا بدأت ملامح الطائفية بالظهور ليتضح ان هؤلاء لم ينتموا على اساس فكري وعقائدي حتى يؤمنوا بالديمقراطية كخيار جماهيري[١٠٧].

بل ظهر العكس فهم يؤمنون بمبدأ

تسلط القوة التي افضت الى انتهاك الحقوق واستباحة الدولة , ولذلك نجد ان الكثير من الكتاب والمفكرين[١٠٨] من قيم تجربة حزب البعث خلال مدة حكمهم في العراق ونعتها بأنها تجربة فاقد لأصول النزاهة السياسية في تكوين السلطة وبناء الدولة, ومنافية لحقوق الانسان واحترام الحريات وبعيدة كل البعد عن الديمقراطية والشعبية الجماهيرية.

ولعل من اهم الحقوق الجماهيرية هي حرية التعبير عن الرأي والمتمثلة بحرية الصحافة والتي قلصت بشكل كبير في حكومة البعث حينما قام علي صالح السعدي وزير الارشاد بإلغاء جميع امتيازات الصحف التي كانت تصدر في العهد السابق ,وطلب من جميع اصحاب الصحف تقديم طلبات جديدة لإصدار صحفهم ,وبعد تقديم الطلبات لم يوافق السعدي الا على ثلاثة صحف اثنين حكوميتين,وواحدة مدعومة من الحكومة وهي جريدة العراق اصدرها هاني الفكيكي,وعلى حد تعبير طالب شبيب ظهر الحزب وكأنه يخطط للدكتاتورية بعد ان ملء الدنيا صراخاً في زمن عبد الكريم قاسم حول حرية الرأي وحرية الصحافة والأحزاب ((ومنذ تلك اللحظة بدأت المسيرة الرسمية للدكتاتورية وحاول الكثيرون الترويج لها))[١٠٩] .

تقاطع السلطات وتداخل الدولة

ان من اهم مساوئ النظام البعثي التي انهار بسببها هو غياب مركزية السلطة في ادارة شؤون الدولة بسبب تعدد السلطات وتباين المواقف نتيجة التناقضات الفكرية والتقاطعات السياسية بين قيادات الحزب من جهة وبين حلفائهم في السلطة لا سيما العسكريين من جهة اخرى ,ولعل الاساس في هذه التناقضات هو عدم تحديد علاقة الحزب بالسلطة وعدم معرفة من هو القائد ومن هو المقود,ولقد اظهر هذا الخلاف نهجين متباعدين:أحدهما سعى الى تحويل السلطة الى سلطة ثورية خاصة للحزب دون ادراك واقعي لطبيعتها وتحالفاتها ومراكز قواها,وآخر حرص اصحابه على ادامة السلطة وإخضاع الحزب وقواعده لموجباتها[١١٠].

مثل هذا الصراع من جهة المجموعة الممسكة بزمام السلطة والمتمثلة برئيس الجمهورية عبد السلام عارف ومجموعة من الضباط,ومن جهة أخر بعض القيادات البعثية المتمثلة بعلي صالح السعدي وتؤيدهم قيادات الصف الثاني وقواعد الحزب, وهؤلاء يريدون ان يكون الحزب هو السلطة العليا في البلاد,وان قرارات مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء يجب ان تخضع لمصادقة قيادة الحزب [١١١].

ومما زاد الامور تعقيداً ان قيادة الحزب انقسمت ايضاً على نفسها حينما ظهر

جناحين:جناح اليمين بزعامة حازم جواد وزير الدولة وطالب الشبيب وزير الخارجية ,وجناح اليسار بزعامة علي صالح السعدي وزير الداخلية ثم اصبح وزير الارشاد,هذا الاختلاف والتقاطع بين القيادات كان سببه الصراع على السلطة التي فقدت نزاهتها بعد استباحتها لبلوغ مغتصبيها شهوة الحكم[١١٢].

افضى هذه الصراع الى تجاوز البعض صلاحياته في التدخل في ادارة شؤون الدولة كعلي صالح السعدي الذي اخذ يتجاهل في كثير من المناسبات صلاحياته ليصرح باسم الحكومة ويقرر امور كثيرة هي من صلاحيات رئيس الوزراء,فضلاً عن تصريحاته الغير مسؤولة في امور تتعلق بالسياسة الخارجية ,أو السياسة الداخلية للبلد كأوامره في منع طقوس العزاء في الاماكن المقدسة وخطابه المرتجل الذي القاه في جماهير مدينة الموصل هاجم فيه ما اسماه الرجعية والإقطاع وأعداء الثورة وطالب بسحقهم حتى العظم واصفاً اياهم بـ ((ذو الكروش المتفخة والوجوه الحمراء)),كما طالب المتصرفين عدم استقبال الوجهاء في مكاتبهم وحثهم على وضعهم في السجون والمواقف بدلاً من معاملتهم باحترام[١١٣].

شكلت هذه التصرفات خرقاً لقوانين السلطة وحرجاً للقائمين عليها,لان خروج المسؤول عن سلطته الوظيفية وتجاوزه صلاحياتها يعني تداخل السلطة وإلغاء حدودها القانونية ,كما ان اعطاء الاوامر الى الناس العوام في تطبيق ارادة السلطة دون الاجهزة التنفيذية المختصة تعنى الفوضى واللانظام,كل هذه التصرفات كانت تدل على ان هؤلاء مارسوا سلطاتهم بعقل المعارضة لا بعقل الدولة, هذه التصرفات بطبيعتها افضت الى سلوك وظيفي فاسدة وغير نزيه.

ومما زاد الامور سوءً هو الممارسات الفاسدة التي كان يقوم بها الحرس القومي الذي تجاوزت سلطات الجهات المسؤولة من شرطة وأمن وجيش، حتى بات يتدخل في شؤون الإدارة المحلية والوزارات في محافظات العراق كافة, وأخذ يلقي القبض على الناس ويزجهم في السجون دون امر القضاء ، ويطارد اللصوص ويجمع الأتاوات، ويفرض الغرامات أو التبرعات على أصحاب المحال التجارية, ويتدخل في التحقيق في مراكز الشرطة أو مع حكام التحقيق، ويقيم الاحتفالات، ويطرد الموظفين من دوائرهم ويطالب بفصلهم, ويمارس التعذيب ضد الموقوفين خاصة السياسيين منهم, ولم تسلم منه حتى الحركات القومية التي كانت على صلة بحزب البعث قبل الثورة, وسلب كثيراً من صلاحيات الشرطة والأمن والإدارة المحلية، وبات يتدخل في كل صغيرة وكبيرة, وأصبح دولة داخل الدولة حتى انه لا يقيم وزناً لأوامر وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش والحاكم

العسكري العام[١١٤] .

ونتيجة لهذه الاعمال الفوضوية والانقسامات الحزبية ان وصلت الامور وبعد تسعة اشهر من حكم حزب البعث العربي الاشتراكي الى حالة من الصراع هدد كيان الدولة استشعرته القيادات السياسية والعسكرية العليا مما قاد البعض منهم للالتفاف مع الرئيس العراقي الأسبق عبد السلام عارف للقيام بحركة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وصفوها بالتصحيحية حسب رأي قادتها لإنهاء حكم حزب البعث في العراق [١١٥].

الخاتمة

بحثت الدراسة موضوع نزاهة التكوين والسلوك السياسي للسلطة في العراق ٨ شباط - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وقد خرجت بعدة نتائج توصل إليها الباحث هي :

- ان وجود المقدمات السياسية الفاسدة التي اعتمدها حزب البعث في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ افضت الى نتائج فاسدة وغير نزيهة في نشوء السلطة وتكوينها في العراق,ولعل من اهم هذه المقدمات هي التناقضات الفكرية وعدم اعطاء نظرية واضحة في تكوين الدولة وإدارتها وفق الاسس القانونية والديمقراطية,فضلاً عن سياسة العنف والقتل والإقصاء التي اتبعها الحزب مع خصومة.
- عدم الفصل بين الفكر الثوري والفكر السياسي في تكوين السلطة وإدارتها عند حزب البعث,فالدولة لا يمكن تقويمها بمعارضة ثورية لانها لا يمكن ان تكون بناءة اذا لم تكن معارضة برلمانية يحدد الدستور مساراتها وفق القوانين التي تخدم بناء الدولة ,والتي ايضاً تعطيها الغطاء الشرعي الجماهيري في اختيار ممثلين الشعب في ممارسة دورهم الرقابي القانوني,وليس الرقابي الحزبي وما يؤمن به من افكار هي لا تمثل جميع اراء العراقيين فضلا عن كونها افكار شخصية سلطوية مفعمة بالرومانسية الثورية .
- كان حزب البعث ينظر الى السلطة كأداة في تحقيق افكاره الحزبية وطموحاته السياسية بعد التخلص من مناوئيه معتقداً ان ذلك يجري في اطار بناء الدولة وترسيخ سلطاتها, ومع وجود الدولة في مؤسساتها الادارية الا ان استخدامها في تعزيز السلطة وليس العكس قد اخرجها من مهنياتها الوظيفية في تحقيق المصلحة الوطنية لخدمة المجتمع الى السلطوية الحزبية للسيطرة على المجتمع لخدمة الغايات والمنافع الحزبية,وهنا يكون كل شيء خاضع الى السلطة وليس فوق السلطة شيء حتى لو كان ذا اعتبار قانوني يمكن ان يحدد عملها او يراقب سلوكها وفق تشريعات وقوانين يفترض ان تأخذ قوتها من وجود الدولة وإرادة الشعب الذي يقف خلفها ككيان تحتمي به لبقاء وجودها الانساني.

- ان السياسة في عرف المغالبة لا يمكن ان تتصف بالنزاهة لان ادواتها في الاستحواذ على السلطة لا تلتزم بقيم معينة ولا تقف عند ثوابت محددة, الا في حدود المصلحة النفعية,ومن هنا لا تشكل الثورية في اطارها السياسي الصورة الانسانية عند حزب البعث وتتبين هذه الحقيقية حينما نجد الفرق في الاستعمال بين الثوري كشعار شعبي يعبأ الجماهير وبين الثوري كأداة عنيفة في التغيير السياسي تتعدى حدود الياقة والنزاهة الى ارهاب السلطة لإسكات الاراء المخالفة والأصوات المعارضة,وهذه حقيقة حزب البعث فمهما بالغ بالثورية والشعبية فان تحقيق غاياته سريعا ما كشف فساد نياته.
- ان ما قام به حزب البعث من اعتداءات فضيعة بحق ابناء الشعب العراقي من اجل تثبيت سلطته لدليل على عدم نزاهته في تكوين السلطة التي استحوذ عليها بعد تطبيق سياسة الحزب الواحد في الحكم,كما ان العجز في وضع الخطط الاقتصادية في بناء الدولة وتطويرها نتيجة لانشغال الحزب في تصفية الخصوم وإخلاء الدولة من كفاءاتها الادارية دليل على غياب النزاهة الاداري وفساد السلوك السياسي.

الهوامش:

١-تم حظر حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٦ , والذي نص في احد فقراته « بأن النظام الديمقراطي في العراق يقوم على اساس التعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة , وحيث ان الدستور قد اعتمد مبادئ العدل والمساواة والحرية واحترام حقوق الانسان , وان الدستور يقضي وفق المادة (٧) منه بوجوب تشريع قانون يحظر بموجبه كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي او يحرض او يمهد او يمجد او يروج او يبرر له وخاصة حزب البعث ورموزه وتحت اي مسمى كان ولكي لا تعود الدكتاتورية مرة اخرى , شُرع هذا القانون «. يُنظر : جريدة الوقائع العراقية , السنة الثامنة والخمسون , العدد ٤٤٢٠ , ١٧ تشرين الاول ٢٠١٦ , ص ١١-١٦ .

٢- أركان مهدي عبد الله السعيدي, النزاهة الإدارية والمالية للحكومة العراقية في العهد الملكي ١٩٢١ - ١٩٣٩,مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع,العدد ٤٢,ايلول ٢٠١٩؛ أركان مهدي عبد الله السعيدي , النزاهة الإدارية والمالية للحكومة العراقية في العهد الملكي ١٩٣٩-١٩٥٨,مجلة العميد ,المجلد العاشر,العدد ٣٧,آذار ٢٠٢١.

٣- ابن منظور ,لسان العرب, ج ١٣,نشر أدب الحوزة , قم المقدسة ,١٩٨٤ , ص ٥٤٨؛ محب الدين الزبيدي, تاج العروس من جواهر القاموس, ج١٩,دراسة وتحقيق علي شيري, دار الفكر,بيروت,١٩٩٤,ص١٠٤-ص١٠٧؛ اسماعيل بن حماد الجوهري,تاج اللغة وصحاح

العربية,ج٦,تحقيق احمد عبد الغفور عطار,دار العلم للملايين,ط٤,بيروت,١٩٥٦,ص ٢٢٥٢.
٤- أميل بديع يعقوب,موسوعة علوم اللغة العربية,دار الكتب العلمية ,بيروت, ٢٠٠٦,ص٢٩٩؛ عبد المنعم المحجوب,ما قبل اللغة الجذور السومرية للغة العربية,دار الكتب العلمية ,بيروت, ٢٠١٣,ص١٩٦.
٥- الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة, النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد,القدس,ط٤, ٢٠١٦, ص٥٣
٦- عبد الله حسين محمد الاهدل,الفساد السياسي نظرة تحليلية,مجلة الجامعة الوطنية,كلية الشريعة والقانون-جامعة الحديدة,العدد ٩,سبتمبر ٢٠١٩,ص٣٠٢.
٧- رهبة اسودي حسين, المثقف والسلطة في العراق ١٩٢١ـ ١٩٥٨, رسالة ماجستير,كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد,٢٠١٠,ص١٨.
٨-مونيك جادرو وكلود كورفوازييه,مدخل الى علم الاجتماع السياسي,,ترجمة اسماعيل الغزال,بيروت,مجد للدراسات,٢٠٠٥,ص ٢٥.
٩-قيس جواد العزاوي,الجيش والسلطة في التاريخ العثماني,دار بدائل ,القاهرة,٢٠١٦,ص٦.
١٠-وحيد رأفت ووايت ابراهيم,القانون الدستوري,المطبعة العصرية,القاهرة,١٩٣٧,ص٣.
١١- مجموعة من الباحثين,الموسوعة الفلسفية العربية,معهد الانماء العربي, ج ١, بيروت, ١٩٨٦, ص ٣١٤.
١٢- مطاع صفدي,حزب البعث مأساة المولد مأساة النهاية,دار الاداب,بيروت,١٩٦٤,ص١٢.
١٣-المصدر نفسه ,ص٢٠.
١٤-فليب ويلارد آيرلاند , العراق دراسة في تطوره السياسي , ترجمة جعفر الخياط , دار الكشاف , بيروت , ١٩٤٩ , ص٢١٤ .
15 ()John Marlowe, Late Victorian: the Life of Sir Arnold Talbot Wilson, Cresset P, California,1967,pp.182-183.
١٦-لقد بين هؤلاء آرائهم منذ أيار ١٩١٩ في لقاء جمعهم مع ولسن والمس بيل في لندن كشفت عنه الأخيرة حينما ذكرت ((قام السادة المذكورون بطرح أفكارهم فيما يتعلق بمستقبل بلاد المسلمين ما بين النهرين وهي آراء لم تكن معتدلة وعقلانية فحسب بل كانت تصب في إطار برنامجنا العام نقوم باعتماده حالياً)). أليزابيث بيرغوين, مذكرات المس بيل, ترجمة نمير عباس مظفر, المؤسسة العربية للدراسات, بيروت, ٢٠٠٢، ص٣٤٥ – ص٣٤٦.
١٧-عبد الرزاق احمد النصيري , نوري السعيد ودورة في السياسة العراقية , شركة التايمس للطباعة , بغداد, ١٩٨٧ , ص٣٢٧ .
١٨-العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦, برقية من المندوب السامي في العراق إلى وزير الخارجية لشؤون المستعمرات ,بتاريخ ١٨ آب ١٩٢١, و٣٠٧ .,ص٦٤٩.
١٩-حنا بطاطو, العراق,ترجمة عفيف الرزاز,ج١,منشورات ,دار القبس,الكويت, ص٣٥٥ – ص٣٥٦ .
٢٠- مجيد خدوري,العراق الجمهوري,انتشارات الشريف الرضي,ايران,١٩٩٨,ص١٠.
21- F.R.U.S, 1958 - 1960 Volxll, memorandum from the assistant secrtary of state for Near Eastem south asian to secretary of state Dulles ,No.4,Washington, January 21,

1958,P.4,into: http ://Nasser.bibalex.org/ photos/photos categories؛
سهيلا سليمان الشلبي ، العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٥١ - ١٩٦٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص١٢٥- ١٢٦.
٢٢-فاضل حسين,سقوط النظام الملكي في العراق,منشورات مكتبة افاق عربية,بغداد,(د-ت),ص٧- ص٨.
٢٣- الوقائع العراقية ,العدد ٢ ,٢٨ تموز ١٩٥٨.
24-Liam Anderson and Gareth Stansfield, THE FUTURE OF IRAQ DICTATORSHIP, DEMOCRACY, OR DIVISION, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2004,p.42.
٢٥-حزب البعث العربي الاشتراكي: حزب سياسي تأسس في سوريا على يد ميشيل عفلق وصلاح البيطار وزكي الأرسوزي ,في ٧ نيسان ١٩٤٧ تحت مسمى حزب البعث العربي,كان عبارة عن خليط إيديولوجي من القومية العربية والاشتراكية ,رفع شعار الوحدة العربية ومعاداة الإمبريالية,في عام ١٩٥٢ اندمج حزب البعث العربي مع الحزب العربي الاشتراكي الذي يقوده أكرم الحوراني ليشكل حزب البعث العربي الاشتراكي,نشأ للحزب فروعًا في الدول العربية,في عام ١٩٦٣ استطاع ان يمسك السلطة في العراق وسوريا.راجع:جلال السيد,حزب البعث العربي,دار النهار ,بيروت,١٩٧٣.
٢٦-مصطفى دندشلي,حزب البعث العربي الاشتراكي,بيروت,١٩٧٩,ص ٢٤٠.
٢٧-مناف جاسب الخزاعي,سيرة الدم والرصاص,سطور,بغداد ,٢٠٢٢,ص١٧٥.
٢٨-حركة الشواف: هو انقلاب عسكري حدث في مدينة الموصل ضد حكم الزعيم عبد الكريم قاسم قام به مجموعة من الضباط بقيادة العقيد عبد الوهاب الشواف آمر لواء الموصل في ٨ مارس ١٩٥٩ على أثر قيام منظمة السلام الشيوعية بعقد مؤتمرها في مدينة الموصل في يوم ٦ آذار من العام نفسه أي قبل الانقلاب بيومين في حركة استفزازية للقوميين العرب.وبعد فشل الانقلاب حدثت أحداث مأساوية في المدينة .راجع:حازم حسن العلي,ثورة الشواف ٧ آذار ١٩٥٩,الدار العربية,بغداد,١٩٨٧.
29-F.O., 371/140911, from British Embassy Baghdad to F.O., No. 190, 27 March 1959.
٣٠-توفيق التميمي,شهادات عراقية,دار الحصاد,سوريا,٢٠١١,ص١٢٤ .
٣١- علي كريم سعيد,مذكرات طالب الشبيب,عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم,دار الكنوز الادبية,بيروت,١٩٩٩,ص٢٦-ص٣٣.
٣٢-جريدة الجمهورية(بغداد),العدد ١, ١٢ شباط ١٩٦٣.
٣٣-جريدة الجمهورية(بغداد),العدد ١, ١٢ شباط ١٩٦٣.
٣٤-حنا بطاطو,المصدر السابق ,ج٣, ص٢٩٦.
٣٥- وزارة الارشاد,ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع المصدر نفسه,ص٣٢ ,ص٣٤.
٣٦- راجع: جريدة الثورة (بغداد),العدد ٥٧٢, ٩ آذار ١٩٦١؛وزارة الارشاد,ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع ,مطبعة الرابطة,بغداد,١٩٦٢,ص١٧٥- ص٢٣٤ , ص٣٦٠- ص٣٦١
٣٧- علي كريم سعيد,المصدر السابق ,ص١١٣.
٣٨- محمد مهدي الجواهري,مذكراتي,ج٢,دار المجتبى,النجف الاشرف,٢٠٠٥,ص١٨١ .
٣٩-مشتاق طالب,مذكرات سفير عراقي في تركيا,ج٢,دار الكتاب العربي,بيروت,(د-

ت),ص٥٠٨-ص٥٠٩..
٤٠- ستار جبار الجابري (إعداد) ، المصدر السابق ,ص٩٦-ص٩٧.
٤١-عبد الخالق حسين,ثورة زعيم ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية وعبد الكريم قاسم, دار ميزوبوتاميا ,بغداد,ط٢ ,٢٠١١,ص ٢١٢؛عبد اللطيف راشد, حوار مثير مع السيد عبد الله حامد قاسم ابن شقيق الزعيم عبد الكرمي قاسم,جريدة استراحة المدى, العدد ١٥٥ , ١٥ تموز ٢٠٠٤ .
٤٢-جريدة الجمهورية(بغداد),العدد ١, ١٢ شباط ١٩٦٣.
٤٣- ميشيل عفلق,في سبيل البعث,دار الطليعة,بيروت,ط٤, ١٩٧٥, ص٦٨,ص ٧١,ص ٧٧.
٤٤- طه جابر العلواني,العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات,مؤسسة الانتشار العربي,بيروت, ٢٠١١,ص ١٢١.
٤٥-هاني الفكيكي,اوكار الهزيمة,مؤسسة المناره,القاهرة,(د-ت), ص٢٧٦.
٤٦-يعود تأسيس قوات الحرس القومي كتنظيم مسلح الى اوائل عام ١٩٦٢ ليجابه المقاومة الشعبية عند اسقاط عبد الكريم قاسم,يضم اعضاء بعثيين ذو خبرة وتجارب حركية ,اكثريتهم الساحقة من الطلاب والمثقفين يبلغ عددهم اكثر من ٣٠٠ عضو موزعين في خلايا صغيرة وارتباطهم مباشرة بقيادة الحزب القطرية. مصطفى دندشلي, المصدر السابق,ص٢٤٧.
٤٧-حازم صايغة,بعث العراق قياماً وحطاماً,دار الساقي لندن,٢٠٠٣,ص٣٠.
٤٨-علياء محمد حسين الزبيدي,العهد العارفي في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨,دار ومكتبة عدنان,بغداد,٢٠١٣,ص ٤٣.
٤٩- ماريون فاروق سلوغلت و بيتر سلوغلت,من الثورة الى الديكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨,ترجمة مالك النبراسي,منشورات الجمل,٢٠٠٣,ص١٣٢.
٥٠-نقلاً عن :جاسم محمد هايس وفايز عطية بدر,دور الحرس القومي في انقلاب ٨-شباط-١٩٦٣,مجلة ابحاث البصرة(العلوم الانسانية),مج ٤٠,العدد ٢,لسنة ٢٠١٥,ص١٢٦.
٥١-جريدة الوقائع العراقية (بغداد),العدد ٧٧١, ١٨ شباط ١٩٦٣.
٥٢-الحكومة العراقية,المنحرفون,قانون تشكيل الحرس القومي,بغداد, منشورات الدليل الدولي للجمهورية العراقية,١٩٦٤,ص١٣.
٥٣-جاسم محمد هايس وفايز عطية بدر,المصدر السابق,ص١٢٩.
٥٤-حنا بطاطو,العراق, المصدر السابق ,ص٢٩٩-ص٣٠٠.
٥٥-مناف جاسب الخزاعي,سيرة الدم والرصاص,سطور ,بغداد ,٢٠٢٢,ص٢٩٣.
٥٦-حنا بطاطو,العراق, المصدر السابق,ص٣٠٤.
٥٧- كان يسمى قصر الرحاب هو وهو قصر العائلة المالكة في بغداد هجر بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ,اطلق عليه عبد الكريم قاسم قصر النهاية اشارة الى نهاية العهد الملكي. غسان شربل,مذكرات حازم جواد,(د-ط),(د-ت),ص٦٩.
٥٨-راجع :الحكومة العراقية,المنحرفون من الحرس القومي ,ص٣٨-ص٣٩.
٥٩- علي كريم سعيد ، العراق البيرية المسلحة حركة حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣ ، بيروت, المؤسسة العربية للدراسات, ٢٠٠٢ ,ص٥٩.
٦٠-مناف جاسب الخزاعي,سيرة الدم والرصاص, ص ٢٩٤- ص ٢٩٥.

٦١- غسان شربل, المصدر السابق ,ص٦٩.
٦٢-هاني الفكيكي, المصدر السابق , ص ٢٥٨- ص ٢٥٩.
٦٣-نقلاً عن: مصطفى دندشلي, المصدر السابق, ص ٢٥١.
٦٤-هاني الفكيكي, المصدر السابق ,ص٢٧٩.
٦٥-فايز الخفاجي ,جرائم الحرس القومي أول ميلشيا بعثية في العراق,حروف عراقية,بغداد,٢٠١٥, ص٣٤٢.
٦٦-صدرت فتوى السيد المرجع محسن الحكيم التي صدرت في ١٢ شباط ١٩٦٠ ضد الشيوعيين ونصت: ((لا يجوز الانتماء إلى الحزب الشيوعي فان ذلك كفر والحاد وترويج للكفر والإلحاد , أعاذكم الله وجميع المسلمين عن ذلك وزادكم إيماناً وتسليماً)). وثائق أرشيف مكتبة الإمام الحكيم في النجف, نص فتوى السيد محسن الحكيم بتحريم الانتماء إلى الشيوعية , بتاريخ١٧ شعبان ١٣٧٩.
٦٧-هاني الفكيكي, المصدر السابق, ص٢٧٤.
٦٨- ماريون فاروق سلوغلت و بيتر سلوغلت, المصدر السابق ,٢٠٠٣,ص١٣٢.
69-F.O., 371/2757 ,Men ,No.(22547) ,(LR63/),prepared by Middle East , Foreign Office, London,14 April 1964 .
٧٠-عديد دويشا,تاريخ العراق السياسي المعاصر,ترجمة مصطفى نعمان احمد,دار المرتضى,بغداد, ٢٠١٢,ص ٢٥١.
٧١- ماريون فاروق سلوغلت و بيتر سلوغلت, المصدر السابق,ص١٣٤.
٧٢-عديد دويشا, المصدر السابق,ص٢٥١.
٧٣-شبلي العيسمي,تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي,ج٣,بغداد,١٩٧٧,ص٢٧١.
٧٤-هاني الفكيكي, المصدر السابق , ص ٢٦٨- ص ٢٦٩.
٧٥- علي كريم سعيد, عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم,ص١٣٠.
٧٦-جريدة الوقائع العراقية (بغداد),العدد ٧٩٧, ٢٥ نيسان ١٩٦٣.
٧٧-هاني الفكيكي, المصدر السابق ,ص٣١٥.
٧٨-حنا بطاطو, المصدر السابق,ج٣ ,ص٣٢٠- ص٣٢٣.
٧٩- هيثم غالب الناهي ,خيانة النص,دار الاندلس,لندن,٢٠٠٢,ص١٧٢- ص١٧٣
٨٠- علي كريم سعيد, عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم,ص١٣١.
٨١-هاني الفكيكي, المصدر السابق ,ص٣١١.
٨٢- حسن العلوي,العراق دولة المنظمة السرية,روح الامين,٢٠٠٥,ص٣٧.
٨٣- نقلاً عن :علي خيون,ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق,دار الشؤون الثقافية العامة,بغداد,ص٢٤٧.
٨٤- محمد زكي ابراهيم,الديمقراطية الغائبة ,دار الرافدين,لبنان,٢٠٠٤,ص١٠١.
٨٥-مصطفى دندشلي, المصدر السابق,ص٢٥٢.
٨٦-غسان شربل, مذكرات حازم جواد,ص٦٨.
٨٧- المصدر نفسه ,ص٦٦.
٨٨-جريدة الجمهورية(بغداد), ١٥ آذار ١٩٦٣, نقلاً عن: هيثم غالب الناهي ,خيانة النص,دار الاندلس,لندن,٢٠٠٢,ص١٧٩.
٨٩- حسن العلوي,العراق دولة المنظمة السرية,روح الامين,٢٠٠٥,ص٣٧.
٩٠-قانون تطهير الجهاز الحكومي الصادر في ٦ حزيران ١٩٦٣ ؛جريدة الوقائع العراقية (بغداد),العدد ٨١٨, ١٩ حزيران ١٩٦٣.

٩١- مجيد خدوري,العراق الجمهوري,انتشارات الشريف الرضي,ايران,١٩٩٨,ص٢٧١.
٩٢- نجم والي,بغداد سيرة مدينة,دار الساقي, بغداد, ٢٠٢٥, ص ٧٦.
٩٣-راجع ملحق قوائم الضباط المحالون على التقاعد بعد ٨ شباط. جعفر عباس حميدي,تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري,ج٦,ط٢,بيت الحكمة,بغداد,٢٠٠٥,ص٣٩٦-ص٤٠٣.
٩٤-محمد صلاح سالم,العراق ماذا جرى واحتمالات المستقبل, عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية,٢٠٠٣,ص٦٦.
٩٥-جريدة الجمهورية(بغداد),العدد ٧٧١, ١٨ شباط ١٩٦٣.
٩٦- حسن العلوي, المصدر السابق,ص٣٧.
٩٧-مصطفى دندشلي, المصدر السابق,ص٢٥٣.
٩٨-مصطفى دندشلي, المصدر السابق,ص٢٥٤.
٩٩- راجع:احمد حسن البكر,المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة,بغداد, الشركة الوطنية للطباعة, ١٩٦٣.
١٠٠- المصدر نفسه.
١٠١- غسان شربل, مذكرات حازم جواد ,ص٥٢.
١٠٢- علي كريم سعيد, عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم,ص١٥٣.
١٠٣- جواد محمود هاشم,تخطيط الاقتصاد القومي في العراق,مطبعة الحكومة,بغداد,١٩٦٩,ص٤٠- ص٤١.
١٠٤- عباس النصراوي,الاقتصاد العراقي,ترجمة محمد سعيد عبد العزيز,دار الكنوز الادبية,بيروت,١٩٩٥,ص٦٥.
١٠٥-مصطفى دندشلي, المصدر السابق,ص٢٥٧.
١٠٦- علي كريم سعيد, عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم,ص١٣٢.
١٠٧-توفيق التميمي(اعداد),معاذ عبد الرحيم شهادات عراقية,دار الحصاد,سوريا,٢٠١١,ص١٢٤.
١٠٨-راجع: ماريون فاروق سلوغلت و بيتر سلوغلت,المصدر السابق,ص١٣٢؛حسن العلوي,المصدر السابق,٢٠٠٥,ص٢٦؛ توفيق التميمي(اعداد),معاذ عبد الرحيم شهادات عراقية,دار الحصاد,سوريا,٢٠١١,ص١٣٣ ؛فاروق برتو,ذكريات عراقية عن الكفاح والإرادة والأمل ١٩٢٨-١٩٦٩ ,دار الوراق,لندن,٢٠١٩,ص٣٥١- ص٣٥٤.
١٠٩- علي كريم سعيد,عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم ,ص١٣٠,ص١٣٣.
١١٠-هاني الفكيكي, المصدر السابق ,ص٢٨٣, ص ٣١١.
١١١-المصدر نفسه, ص٣١٠.
١١٢- الوثائق العربية لسنة ١٩٦٥,دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة,الجامعة الامريكية في بيروت,ص٢٥٦-ص٢٥٧؛مجيد خدوري, المصدر السابق,ص٢٨٢.
١١٣- علي كريم سعيد,عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم,ص١٤١.
١١٤-راجع: الحكومة العراقية,المنحرفون,قانون تشكيل الحرس القومي,بغداد,منشورات الدليل الدولي للجمهورية العراقية,١٩٦٤,ص ٧٢- ص٧٣؛صبحي عبد الحميد ,مذكرات صبحي عبد الحميد,دار بابل للدراسات والإعلام,دمشق,٢٠١٠,ص٧٣ .
١١٥-سعد العبيدي, وأد البطل نهاية جيش وملحمة وطن, دمشق, تموز للطباعة ,٢٠١٣,ص ٤٦.